العدد الواحد والعشرون
2004

مجلة كليّة

الدعوة الإسلامية

مجلّة إسلاميّة - ثقافيّة - جامعة - محكمة تصدر سنويًا

1372 من وفاة الرّسول ﷺ الموافق لعام 2004 مسيحي

- مِنْ بلاغة الضّمائر في القرآن الكريم
- الفكرُ الأندلسيّ والافتراضاتُ الإيديولوجيّة للنّهضة الأوربيّة
- من أعلام ليبيا (الشيخ أحمد البهلول)
- بصماتٌ يهوديّة على حركة الاستشراق

فاعلية المعنى النحوي الدلالي
لأسلوب المدح والذم في القرآن الكريم

دكتور فايز صبحي عبد السلام

مقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على خير خلقه، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين، أما بعد، فإنَّه لمَّا كان من المتفق عليه أنَّ قيمة الدراسات النحوية في اتجاهها إلى النصوص لكشف أسرارها وطاقتها التعبيرية ببيان فاعلية النظام النحوي للغتنا في إيجاد المعنى المتعدد بالإضافة إلى المعنى الدلالي، كي نخرج من دائرة ترديد القواعد النحوية الجافة، فإنَّ القرآن الكريم بوصفه نصًّا مقدّساً يمثل أرضاً خصبة في هذا الصدد بالإضافة إلى الشعر العربي؛ ولذلك وجدنا القدماء قد اهتموا بهذا النص المقدس، فبينوا معانيه بالشرح والتفسير والإعراب، نحو كتب معاني القرآن للكسائي والفراء والأخفش، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة وتفسير الطبري، ومعاني القرآن

وإعرابه للزَّجاج والكشاف للزمخشري والتبيان في إعراب القرآن للعكبري وتفسير ابن كثير والقرطبي والألوسي وغيرهم.

وقد أعربت هذه الدراسات ـ بجانب الدراسات الحديثة ـ عن مدى قدرة وفاعلية المعنى النحوي الدلالي في الكشف عن دلالة النص القرآني، شأنها شأن أعمال شُرَّاح الدواوين الشعرية المختلفة؛ ومن ثمَّ الابتعاد عن الانحسار في نطاق الصيغ النحوية التجريدية الثابتة، التي لا تشكِّل إلا شقًّا واحداً من جدائل المعنى النحوي لنصٍ ما.

وفي إطار هذه النظرة تأتي هذه الدراسة متخذة من القرآن الكريم ـ مع شدة تحفزي لارتباطها به ـ أشرف نصٍّ في لغتنا العربية مجالاً للدراسة، مسهمةً في فهمه وبيان أسراره وطاقته التعبيرية بمحاولة متواضعة تضاف إلى مكتبتنا العربية في إطار فهم لغة هذا النص، وذلك من خلال أسلوب المدح والذم بنعم وبئس وما جرى مجراهما؛ لِمَا للمعنى النحوي الدلالي من أثر في تشكيل هذا الأسلوب داخل النص القرآني، ولاسيما أنه قد جاء في جُلِّ مواضعه مذيِّلاً للآيات القرآنية، بياناً لما أُجْمِل حتى عُدَّ هذا الأسلوب من طرق الإطناب في علم المعاني؛ ومن ثم كان عنوان البحث «**فاعلية المعنى النحوي الدلالي لأسلوب المدح والذم في القرآن الكريم**».

وبناء على ذلك، فقد اقتضى تحقيق هذا الهدف تقسيم البحث إلى هذه المقدمة ومدخل، وخمسة مباحث أبنت في الأول منها عن أنماط وسياقات المدح والذم، وفي الثاني عن المخصوص بالمدح أو الذم وما يكتنفه من قضايا، وفي الثالث عن الاسمية والفعلية في أسلوب المدح والذم وعلاقة ذلك بالدلالة، وفي الرابع أبنت عن أثر الإبهام في أسلوب المدح والذم، وفي الخامس أبنت عن أبرز ملامح التنويع الأسلوبي للقرآن الكريم في أسلوب المدح والذم، وفي نهاية البحث كانت الخاتمة العارضة لأهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، وقد تُوِّج كل ذلك بقائمة بمصادر البحث ومراجعه، ومن خلالها يتضح اعتمادي على المصادر القديمة نحو الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد وشرح

المفصل لابن يعيش وشرح الكافية وكتب معاني القرآن وإعرابه المذكورة آنفاً، بالإضافة إلى المراجع الحديثة كما هو مُبيَّن في ثنايا البحث.

المدخل:

يتجاذب هذا المدخل أمران: أولهما الإشارة إلى المعنى النحوي الدلالي وفاعليته، والآخر الإشارة المقتضبة إلى قضايا أسلوب المدح والذم، أمَّا عن المعنى النحوي، فيمكن القول إن ذلك تتضمنه نظرية النظم، التي أشار إليها عبد القاهر الجرجاني في قوله: «وإذ عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يُوضَع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض»[1].

فنصُّ عبد القاهر يشير إلى أنه لا جدوى من الصيغ النحوية التجريدية الثابتة في نفسها، نحو الفعل والفاعل أو المبتدأ مع الخبر، بل بحسب المعاني والأغراض وموقع بعضها مع بعض واستعمال بعضها مع بعض في سلك النظم؛ أي في إطار «العلاقات التي تحكم التركيب وتوجِّه بناءه، وهذه العلاقات هي المعاني النحوية»[2]. ولذلك فإنَّه «ليس لنظرية عبد القاهر في النظم من القيمة ما لتطبيقاته، فهناك يظهر ذوقه العربي السليم»[3].

وقد علَّق أستاذي الدكتور محمد حماسة على نص عبد القاهر، السابق

---

(1) عبد القاهر الجرجاني؛ دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992، ص87.

(2) د. محمد حماسة عبد اللطيف: اللغة وبناء الشعر، مطبعة دار الصفوة، 1992، ص24، وانظر: ص30 و31.

(3) د. محمد عبد المنعم خفاجي، وآخرون: الأسلوبية والبيان العربي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1999، ص81، 89 ـ 102.

ذكره بقوله: «لقد كان من جملة أغراض عبد القاهر الجرجاني من نظرية النظام غرض ديني ـ وله كل الحق في ذلك ـ حيث أراد الدفاع عن إعجاز القرآن، وبيان طريقه من خلال النظم، وتعليم طريقة الجدل في ذلك، وعدم الوقوع في مغالطة الخصوم.

ولعل هذا ما جعل تطبيقاته لهذه النظرية لم تكن إلا على مستوى الجملة الواحدة بوصفها وحدة فنية مستقلة تحمل كل مقوِّمات تمايزها واستقلالها.

وقد يصلح هذا الضرب من التناول للقرآن الكريم على اعتبار أن كل آية فيه بل كل جملة منه معجزة في ذاتها، ولكن هذا التناول لا يصلح للشعر من حيث إننا لسنا نريد تحليل جملة من القصيدة أو بيت واحد فيها»[4].

وإذا كان ذلك كذلك، فإنَّ للمعنى النحوي أثراً في النص، تكمن فاعليته «في خلق المعنى المتعدد.. وهذه الفاعلية جزء أساسي من حيوية اللغة وقدرتها على أداء كثير من وظائفها، وقد بذل المتقدمون ما وسعهم من أجل توضيح هذه الملاحظة، فنظام الكلمات ونوع الترابط والانفصال بين العبارات، والتفاوت الملحوظ بين صيغ الكلمات في العبارة، كلُّ أولئك كان مجالاً واسعاً لكشف إمكانيات غير قليلة، ولكن يظهر أننا حتى الآن لا نقدِّر خطر الفهم النحوي الناضج»[5].

نأتي إلى المعنى الدلالي الذي يسهم فيه المعنى النحوي والمعنى المعجمي، وغير ذلك، فنشير إلى أنه لمَّا كان المعنى «هو الهدف المركزي الذي تُصَوَّب إليه سهام الدراسة من كل جانب»[6] فيتجاذبه الأصوات والتشكيل

---

(4) اللغة وبناء الشعر، ص22، ويُنْظر المرجع نفسه حتى ص39، والجدير بالذكر أن للدكتور محمد حماسة مؤلفاً بعنوان النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، مطبعة المدينة، القاهرة، 1983.

(5) د. مصطفى ناصف: دراسة الأدب العربي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص214، وينظر: اللغة وبناء الشعر، هامش 2، ص14.

(6) د. تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1980، ص118.

الصوتي والصرف والنحو والمعجم والدلالة، فإن المعنى الدلالي مكون من معنيين رئيسين أولهما المعنى المقالي بما يتضمنه من المعنى الوظيفي والمعنى المعجمي، وهو يشمل القرائن المقالية المعنوية واللفظية كلَّما وُجِدَت. وثانيهما المعنى المقامي، وهو مكون من ظروف أداء المقال، وهي التي تشتمل على القرائن الحالية (المقام)[7]. وتظهر فاعلية المعنى الدلالي في أسلوب المدح والذم في الإيضاح بعد الإبهام أو تقديم عنصر من عناصر الجملة وتأخير آخر، أو دخول عنصر ما على العناصر الأساسية في الجملة. . . الخ، وهو ما سيتضح على مدار هذا البحث. أمَّا عن الأمر الثاني، وهو قضايا أسلوب المدح والذم، فمن المعلوم أن ثمة أساليب في النحو العربي سُمِّيت بالأساليب النحوية، نحو المدح والذم والتعجب والقسم، وغير ذلك، وقد استُخدم لإنشاء المدح والذم في النحو العربي نعم وبئس وما في معناها «ما ألحق بهما».

وقد أوضح النحاة ـ رغم الاختلاف بينهم ـ أن نعم وبئس فعلان ماضيان جامدان، ويشبهان التعجب في المعنى وترك التصرف، موضوعان للمدح العام والذم العام، وأصل بنائهما على فَعِلَ، وأن فيهما أربع لغات شأن كل ما كان على فعل مما عينه حرف حلق، اسماً كان أو فعلاً، وهي فَعِل، وفِعِلَ وفِعْلَ، وفَعْلَ، وذلك للتخفيف في حروف الحلق. ويلزمهما الاسم الذي يُسْتحق به المدح أو الذم (فاعلهما)، ويأتي على صور مختلفة، كأن يكون معرَّفاً بأل ـ وقد استلزم ذلك الحديث عن أل، فأجمع كثير من النحاة على أنها للجنس، وهو ما أراه، باستثناء من رأى أنها للعهد كما هو الأمر عند الرضى مثلاً ـ أو مضافاً إلى ما فيه (أل) أو ضميراً مستتراً مفسَّراً بنكرة بعده منصوبة على التميز، والمخصوص يترتب على الاختلاف في إعرابه تردد جملة المدح أو الذم بين الاسمية والفعلية، وهو ما ينعكس بالتأثير على الجانب الدلالي، وقد أشاروا إلى أنه يجوز في نعم وبئس التأنيث، وتقع بعدهما (ما) فنقول: «نعم ما أو نعماً،

(7) ينظر: السابق نفسه، واللغة العربية معناها ومبناها للدكتور تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1983، 339، والفصل الخامس (النظام النحوي) 177 ـ 260.

وبئس ما أو بئسما»، كما أشاروا إلى ما يجوز من وجوه إعرابية في (ما)، وغير ذلك من القضايا في هذا الباب.

وأشار النحاة كذلك إلى أنه يُلْحق بنعم وبئس ما كان في معناهما من كل ما هو على فَعُل بضم العين بالأصالة، نحو ظَرُف الرجل محمد، وساء أو ساءت، وحَسُن وكَبُر، نحو قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾[8]، وقوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾[9]، أو بالتحويل إلى الضم من فَعَل أو فَعِل، نحو قَضُو الرجل محمد، بشرط تضمينه معنى التعجب... الخ[10]، وفيما يلي من مباحث محاولةُ تلمُّس فاعلية المعنى النحوي الدلالي لأسلوب المدح والذم في القرآن الكريم.

---

(8) سورة النساء، الآية: 69.

(9) سورة الصف، الآية: 3.

(10) يُنْظر في كل هذه القضايا: الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1968,1/ 175 ـ 179، ومعاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1981، 1/ 56 ـ 58، 221، 267، والمقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ت. 2/ 140 ـ 151، والأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1988، 3، 1/ 111 ـ 121، والانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ت، 2/ 140 ـ 151، والأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1988، 3، 1/ 111 ـ 121، والانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين، المكتبة التجارية، القاهرة، د.ت، 1/ 97 ـ 126، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق على محمد البجاوي، دار الشام، بيروت، لبنان، 1976، 1/ 91، وشرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي، القاهرة 1990، 7/ 127 ـ 142، وشرح الرضى على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، 4/ 237 ـ 257. وهمع الهوامع للسيوطي، تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1327هـ، 2/ 84 ـ 89، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، د.ت، 3/ 70 ـ 74، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث، القاهرة، ط20، د.ت. 3/ 160ـ 173.

المبحث الأول

أنماط وسياقات المدح والذم

أولاً ـ المدح باستخدام نِعْمَ وما في معناها:

استخدم القرآن الكريم لإنشاء المدح (نِعْمَ، ونِعِمَّا) كما استخدم (حَسُن)، وقد جاء ذلك في واحد وعشرين موضعاً ضِمْن ثماني عشرة آية[11] منها موضعان باستخدام (نِعِمَّا) وثلاثة مواضع باستخدام (حَسُن)، وقد ارتبط هذا المدح بسياقات مختلفة تستحق تذييلها بإنشاء المدح والثناء من الله تعالى، وذلك نحو مدح إبداء الصدقات وكون إبدائها لا يعدُّ من الرياء، أو الحديث عن تدارك المتقين لِمَا فعلوه من ذنوب واستغفارهم، فكان جزاؤهم غفران الله لهم ووعدهم بجناتٍ تجري من تحتها الأنها،ر فنعم هذا الجزاء، أو عقب الإشارة إلى صفة المؤمنين بعد يوم بدر الأول حين قال لهم الركب العبديون: إن قريشاً قد جمعوا لكم أنفسهم وأحلافهم كما حدث في يوم بدر الأول، فخرجوا، ولم يجدوا المشركين، فاتجروا من السوق التي وجدوها، ثم رجعوا سالمين غير مذمومين، أو في مناسبة أداء الأمانات إلى أهلها والعدل والتحريض على امتثال الأمر، أو في سياق تطمين المسلمين بأن الله مولاهم ونصيرهم حالة عدم انتهاء الذين كفروا عما هم فيه من إيذاء المسلمين والاستمرار على الكفر.

وليس هذا فحسب، بل تتابعت سياقات المدح، فجاء عقب الحديث عَمَّن صبروا على مشاق التكاليف وعلى جهادهم بإنفاق أموالهم سرًّا وعلانية وبَذْلِ نفوسهم، فكان الثناء عليهم بحسن العاقبة، وجاء المدح في إطار الحديث عن مدح دار المتقين في مقابل مصير الكافرين، أو بيان حقيقة أجر الذين آمنوا وعملوا الصالحات، من جنات لهم فيها غرف، تجري من تحتها الأنهار، وقد

---

(11) انظر: سورة البقرة، الآية: 271. سورة آل عمران، الآية: 136، 173. سورة النساء، الآية: 58، 69. سورة الأنفال، الآية: 40. سورة الرعد، الآية: 24. سورة النحل، الآية: 30. سورة الكهف، الآية: 31. سورة الحج، الآية: 78. سورة الفرقان، الآية: 76. سورة العنكبوت، الآية: 58. سورة الصافات، الآية: 75. سورة ص، الآية: 44، 30. سورة الزمر، الآية: 74. سورة الذاريات، الآية: 48. سورة المرسلات، الآية: 23.

زيُّنُوا فيها بالذهب وغيره، وذلك حالة كونهم متكئين على الأرائك. وكذلك في سياق أَمْرِ الله للمسلمين بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة والاعتصام به، أو في سياق قصة نوح عليه السلام ومدح إجابة المولى سبحانه وتعالى لنوح، وكذلك في سياق مدح سليمان وأيوب عليهما السلام، أو في سياق الحديث عن قدرة الله جلَّ وعلا[12]. وغير ذلك من السياقات التي تُثْبِتُ الأثر النحوي والدلالي للمدح في سياقه.

ومثال المدح باستخدام «نعم» قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * أُو۟لَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾[13].

فالمدح هنا جاء تذييلاً لإنشاء مدح الجزاء المرتَّب على حال هؤلاء المتقين الذين تداركوا ما فعلوه من ذنوب باستغفارهم المولى عزَّ وجل؛ أي أنه سبحانه قد رتَّب بفضله وكرمه غفران الذنوب لِمَن أخلص في توبته، ولم يصر على ذنبه، فكان جزاؤهم غفران الله لهم ودخول جنته[14]. وإذا كان صاحب التحرير والتنوير قد رأى أن اللام في قوله: ﴿وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ للعهد، أي: «ونعم أجل العاملين هذا الجزاء، وهذا تفصيل له وللعمل المجازى عليه، أي إذا كان لأصناف العاملين أجور كما هو المتعارف، فهذا نعم الأجر لعامل»[15] فإنَّه يمكن القول إنها للجنس ـ أي أن الجزاء للناس عامة، مَنْ ذكروا الله واستغفروا

---

(12) يُنْظَر في تفسير ذلك ابن كثير 1/ 474، 581، 2/ 107، 115 ـ 116، 3/ 425، 4/ 181، 311، 5/ 135، 104، 143 ـ 180، 144، 425، وتفسير القرطبي «الجامع لأحكام القرآن 4/ 212، 272 ـ 275، 5/ 261، 7/ 354، 9/ 265 ـ 266، 10/ 92، 10/ 343 ـ 345، 13/ 81، 319، 15/ 80، 17/ 48. وتفسير التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984، 4/ 92، 168، 5/ 91 ـ 96، 13/ 131، 14/ 142 ـ 143، 15/ 311 ـ 314، 17/ 352 ـ 353، 20/ 23، 23/ 129 ـ 130، 253 ـ 254، 275، 24/ 72 ـ 73، 27/ 16 ـ 17، 29/ 430 ـ 432.

(13) سورة آل عمران، الآيتان: 135 و136.

(14) يُنْظر: تفسير ابن كثير 1/ 581، وتفسير القرطبي 4/ 212، وتفسير التحرير ولتنوير 4/ 92.

(15) التحرير والتنوير 4/ 95.

ولم يصروا على ما فعلوا ـ لأن ما أضيف إلى الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام، والمعرَّف بالألف واللام على معنى الجنس؛ إذا كانت «أل» العهدية أوضح وأظهر، فإنَّ الجنسية أقوى وأبلغ في تأدية الغرض[16].

والملاحظ أن أسلوب المدح هنا جاء إنشاءً غير طلبي لمدح مضمون جملة الاستئناف ﴿أُوْلَٰٓئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ﴾ وهو استئناف للإشارة إلى سداد عمل هؤلاء المتقين من الاستغفار، وقبول الله منهم، وجيء باسم الإشارة لإفادة أن المشار إليهم «المتقين» صاروا أحرياء بالحكم الوارد بعد اسم الإشارة «جزاؤهم مغفرة»، لأجل تلك الأوصاف التي استوجبوا الإشارة لأجلها.

وهذا الجزاء وهو المغفرة وعدٌ من الله تعالى، وذلك تفضُّلاً منه بأنْ جعل الإقلاع عن المعاصي سبباً في غفران ما سلف منها، وأمَّا الجنات فقد خَلُصَت لهم لأجل المغفرة، ولو أُخِذُوا بسالف ذنوبهم لَمَا استحقوا الجنات، فكل ذلك فضل منه سبحانه وتعالى[17]؛ ومن ثم كان المدح لهذا الجزاء في قوله: ﴿وَنِعْمَ أَجْرُ ٱلْعَٰمِلِينَ﴾ والذي يوحى بأنه معطوف على جملة ﴿جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ﴾ التي هي حكم على المبتدأ «أولئك»، وإذا كانت جملة «جزاؤهم مغفرة» جملةً اسميةً خبريةً مثبتةً، وجملة المدح إنشائية، فإنه بذلك يكون من قبيل عطف الإنشاء على الإخبار[18]، والمخصوص بالمدح محذوف بسبب سبق ذكره وغرض هذا الحذف تعظيم هذا الأجر، والتقدير: ونعم أجر العاملين هو، وقد سُمِّي هذا

---

(16) يُنظر في هذه المسألة الكتاب 1/ 177، والمقتضب 2/ 142، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1988، 1/ 172، والأصول في النحو 1/ 111 ـ 112، واللامات للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط2، 1985، ص ص 43 ـ 44، ومعاني الحروف للرماني، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت، ص65، وروح المعاني للألوسي، ضبط وتصحيح علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1994، 2/ 278، والنحو الوافي للأستاذ عباس حسن، دار المعارف، مصر، 1976، 3/ 374.

(17) ينظر: التحرير والتنوير 4/ 95.

(18) ينظر: مغنى اللبيب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان، د.ت، 2/ 482 ـ 485، وهمع الهوامع 2/ 140.

الجزاء أجراً في أسلوب المدح؛ «لأنه عن وعد للعامل بما عمل»[19].

وقد يأتي المدح باستخدام (ما) بعد (نعم) فيقال: (نعم ما أو نِعِمَّا) كأنها نكرة تامة ـ وهذا أحد الأقوال فيها[20] ـ وذلك على سبيل تفسير الضمير في نعم وبئس كما سيأتي ـ كما يفسَّر بالنكرة المحضة.

وقد ورد ذلك في القرآن الكريم في موضعين، نحو قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[21].

فهذه الآية جاءت على سبيل الاستئناف البياني ـ وأسلوب المدح فيها جواب للشرط ـ الناشئ عن قوله قبل ذلك: ﴿وَمَا أَنفَقْتُم مِّن نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُم مِّن نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ﴾[22]، وذلك لمدح إبداء الصدقات، فلمَّا كان تعميم قوله: «من نفقة» قد أشعر بحال الصدقات الخفية «فيتساءل السامع في نفسه: هل إبداء الصدقات يُعَدُّ رياءً، وقد سُمِعَ قبل ذلك قوله: ﴿كَالَّذِي يُنفِقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ﴾؛ ولأن قوله: «فإن الله يعلمه» قد كان قولاً فصلاً في اعتبار نيَّات المتصدقين وأحوال ما يظهرونه منها وما يخفونه من صدقاتهم، فهذا الاستئناف يدفع توهماً من شأنه تعطيل الصدقات والنفقات، وهو أن يمسك المرء عنها إذا لم يجد بدًّا من ظهورها، فيخشى أن يصيبه الرياء. والتعريف في قوله: «الصدقات» تعريف الجنس، ومَحْمَلُه على العموم، فيشمل

---

(19) التحرير والتنوير 4/ 95، وينظر الكشاف للزمخشري، دار الفكر للطباعة، القاهرة، 1354، 1/ 465.

(20) حول الاختلاف في إعراب «ما» ينظر: معاني القرآن للفراء 1/ 367، والأصول في النحو 1/ 121، والتبيان في إعراب القرآن 1/ 91، وشرح المفصل 7/ 134، وشرح الرضى 4/ 249 ـ 250، وشرح الأشموني 3/ 80.

(21) سورة البقرة، الآية: 271، ونعمَّا أصلها (نِعْمَ ما) فركبت (نعم) مع (ما) بعد أن طُرِحت حركة ميم نعم، وأدغم الميمان وكُسِرت العين لالتقاء الساكنين، وينظر: معاني القرآن وإعرابه 1/ 353 ـ 354.

(22) سورة البقرة، الآية: 270.

كل الصدقات فَرْضِها ونَفْلِها، وهو المناسب لموقع هذه الآية عقب ذكر أنواع النفقات، وجاء الشرط بأنْ في الصدقتين؛ لأنها أصل أدوات الشرط، ولا مقتضى للعدول عن الأصل، إذ كلتا الصدقتين مُرْضٍ لله تعالى، وتفضيل صدقة السر قد وفّى به صريح قوله: ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[23].

و(ما) في الآية تامة ـ كما أشرنا ـ ليست موصوفة ولا موصولة، بمعنى شيء، فهي نكرةً في موضع نصب على التمييز مبيّنةً للضمير المرتفع بنِعْمَ، المضمر قبل الذكر، والتقدير، نعم شيئاً هي، أي نعم الشيء شيئاً هي، والمخصوص بالمدح محذوف، والضمير «هي» ضمير الصدقات المخرجة في الظاهر، وتحرير المعنى: فنعم إبداؤها، أو نعم شيئاً إبداؤها فالإبداء هو المخصوص بالمدح. يقول أبو علي الفارسي: «والمعنى في قوله: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ أن في نعم ضمير الفاعل و(ما) في موضع نصب وهي تفسير الفاعل المضمر قبل الذكر، فالتقدير: نعم شيئاً إبداؤها، فالإبداء هو المخصوص بالمدح إلا أن المضاف حُذِف، وأقيم المضاف إليه الذي هو ضمير الصدقات مقامه، فالمخصوص بالمدح هو الإبداء بالصدقات لا الصدقات، يدلك على ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ أي: الإخفاء خيرٌ لكم، فكما أن هو ضمير الإخفاء، وليس بالصدقات، كذلك ينبغي أن يكون ضمير الإبداء مراداً، وإنما كان الإخفاء ـ والله أعلم ـ خيراً؛ لأنه أبعد من أن تشوب الصدقة مراءاة للناس وتصنُّع لهم، فَتَخْلُص لله سبحانه، ولم يكن المسلمون إذ ذاك ممن تسبق إليهم ظنةٌ في منع واجب»[24].

---

(23) التحرير والتنوير 3/ 66 ـ 67، النحو وكتب التفسير للدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، ط2، 1984، 1/ 264، 589.

(24) الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وآخرين، دار المأمون للتراث، بيروت، لبنان، ط1، 1984، 2/ 399، ويُنْظر: معاني القرآن للفراء 1/ 220 ـ 221، والكشاف 1/ 397، وشرح المفصل 7/ 134، 1984، 2/ 399، ويُنْظر: معاني القرآن للفراء 1/ 220 ـ 221، والكشاف 1/ 397، وشرح المفصل 7/ 134، وتفسير ابن كثير 1/ 367، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز للغرناطي، تحقيق أحمد صادق الملاح، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1979، 2/ 256 ـ 257، وروح المعاني 2/ 43.

أمَّا الموضع الآخر الذي استُخْدِم فيه (نعما)، فقد جاء في سياق بيان شرائع العدل في الحكم بين الناس ونظام الطاعة، وغير ذلك من أوامره وشرائعه الكاملة العظيمة الشاملة، وهذا من الأغراض التشريعية الكبرى التي تضمنتها سورة النساء[25]، يقول تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا﴾[26]. ومن خلال هذه الآية يُلاحظ أن المدح باستخدام نمط ـ (نعم + ما) قد جاء خبراً لإنَّ الناسخة، والتي وقعت جملتها تعليلية لِمَا سبق في إطار الأمر العام للنبي ﷺ وأمته، يقول صاحب التحرير والتنوير: «وجملة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ واقعةٌ موقع التحريض على امتثال الأمر، فكانت بمنزلة التعليل وأغنت (إنَّ) في صدر الجملة عن ذكر فاء التعقيب، كما هو الشأن إذا جاءت (إنَّ) للاهتمام بالخبر دون التأكيد»[27]. و«ما» في موضع نصب أيضاً على التمييز للضمير المرتفع في نعم، وجملة ﴿يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ صفةٌ للمخصوص بالمدح، وهو محذوف، والتقدير: نعم الشيء شيئاً يعظكم به، أي نعم الوعظ وعظاً يعظكم به، وحُذِفَ الموصوف على حد قوله: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن﴾، والمعنى قوم يحرِّفون، كما يجوز فيها أن تكون مرفوعة موصولة، كأنه قيل نعم شيئاً يعظكم به، أو نعم الشيء الذي يعظكم به تأدية الأمانة والحكم بالعدل، والجملة بعد (ما) صلتها[28].

ومثال المدح بما أشبه (نعم) قوله تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾[29]، وذلك في سياق العرض لجزاء من أطاع الله ورسوله، فالتزم ما أمر

---

(25) يُنْظر: تفسير ابن كثير 2/ 107، والتحرير والتنوير 5/ 91.

(26) سورة النساء، الآية: 58.

(27) التحرير والتنوير 5/ 96، ويُنْظر: معاني القرآن وإعرابه 2/ 66 ـ 67.

(28) يُنْظر: معاني القرآن للفراء 1/ 367، والكشاف 1/ 535، وشرح المفصل 7/ 134، وشرح الرضى 4/ 250، وروح المعاني 3/ 69.

(29) سورة النساء، الآية: 69.

الله به وانتهى عما نهى الله عنه، فبيّن سبحانه أن جزاءهم الرفقة في الجنة مع النبيين ومَنْ بعدهم في الرتبة من الصديقين والشهداء، وهم الذين أنعم الله عليهم، ثم عموم المؤمنين، وهم الصالحون الذين صلحت سرائرهم وعلانيتهم. والملاحظ أن جملة جواب الشرط ـ التي جاء أسلوب المدح متوّجاً لها ـ قد بُدِئَت باسم الإشارة (أولئك) للتنبيه على جدارة المطيعين بمضمون خبر اسم الإشارة لأجل مضمون الكلام قبل اسم الإشارة[30].

وفي هذه الآية جاء أسلوب المدح بفعلٍ ملحقٍ بنعم، مضمّن معنى التعجب، «كأنه قيل: وما أحسن أولئك رفيقاً، ولاستقلاله بمعنى التعجب قُرِئ: وحَسْن، بسكون السين»[31]، أي أن الفعل (حسن) مضمّن معنى التعجب من حُسْن رفقة المطيعين للنبيين والصديقين والشهداء بالجنة، على وزن فَعُل شأنه شأن الثلاثي مفتوح الفاء مضمون العين في دلالته على المدح أو الذم بالإضافة إلى التعجب، وفاعله (أولئك) ورفيقاً تمييز؛ «أي ما أحسنهم حسنوا من جنس الرفقاء»[32] وقد جاء فعيل (رفيقاً) مفرداً يُرَاد به الكثرة كفعول، يقول الزجاج: «وقال بعضهم لا ينوب الواحد عن الجماعة إلا أن يكون من أسماء الفاعلين. فلو كان «حَسُنَ القومُ رجلاً» لم يجز عنده، ولا فرق بين رفيق ورجل في هذا المعنى؛ لأن الواحد في التمييز ينوب عن الجماعة، وكذلك في المواضع التي لا تكون إلا جماعة، نحو قولك: هو أحسن فتى وأجمله، المعنى هو أحسن الفتيان وأجملهم، وإذا كان الموضع الذي لا يُلْبِسُ ذكر الواحد فيه فهو يُنبئ عن الجماعة كقول الشاعر:

---

(30) يُنْظر: تفسير ابن كثير 2/ 115 ـ 116، والتحرير والتنوير 5/ 116.

(31) الكشاف 1/ 540.

(32) التحرير والتنوير 5/ 116، ويُنْظر: الأصول في النحو 1/ 115، والتبيان في إعراب القرآن 1/ 371 حيث جوَّز العكبري أن يكون (رفيقاً) حالاً، وهو ما جاء أيضاً في معاني القرآن للأخفش 1/ 242، ويُنْظر: مغنى اللبيب 1/ 461، وشرح المقرب لابن عصفور، تأليف الدكتور علي محمد فاخر، مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1990، 1/ 387، والنحو وكتب التفسير 1/ 365، والشكل والدلالة «دراسة نحوية للفظ والمعنى»، للدكتور عبد السلام حامد، دار غريب، القاهرة، 2002، ص 178ـ 180، حيث العلاقة بين التمييز والحال في تفسير الإبهام.

بها جيف الحسرى فأمَّا عظامُها فبيضٌ، وأمَّا جلدها فصليبُ

وقال الآخر:

في حَلْقِكم عَظمٌ وقد شجينَا

يريد في حلوقكم عِظَامٌ، ولو قلت حسُنَ القوم مجاهداً في سبيل الله، وحسن القوم رجلاً كان واحداً»[33] أي أنه لا فرق بين ما هو اسم فاعل وغيره.

والجدير بالذكر أنه كان من الممكن أن يأتي المدح في هذا الموضع باستخدام نِعْم، لكن المولى سبحانه وتعالى استخدم (حَسُن) والذي ورد في ثلاث آيات في القرآن الكريم على نحو ما تقدم[34]، وهذا شأن الأسلوب القرآني في تنويعة تفنُّناً في القول، وفيما يلي عرض لأنماط وسياقات الذم باستخدام بئس، وما في معناها.

ثانياً ـ الذم باستخدام بئس وما في معناها:

تجدر الإشارة إلى أن املدح إذا كان قد ورد في القرآن بنعم وحَسُن، فإنَّ الذم قد ورد أيضاً باستخدام بئس متصلة بـ(ما) وغير متصلة بها، وكَبُر وساء في خمس وستين آية متضمنة ستة وستين موضعاً منها سبعة وثلاثون موضعاً باستخدام بئس وثلاثة مواضع باستخدام بئسما، وثلاثة مواضع باستخدام (كَبُر) المُفَسَّر فاعله بالتمييز، وثمانية عشر موضعاً باستخدام (ساء)، وخمسة مواضع باستخدام (ساءت)[35].

---

(33) معاني القرآن وإعرابه (2/ 73 ـ 74)، وينظر: : الحجة للقراء السبعة (1/ 226).

(34) ينظر: سورة الكهف، الآية: 31، وسورة الفرقان، الآية: 76، بالإضافة إلى الآية موضع التحليل.

(35) يُنْظر: سورة البقرة، الآيات: 90 ـ 93 ـ 102 ـ 126 ـ 206. وسورة آل عمران، الآيات: 12 ـ 151 ـ 162 ـ 187 ـ 197. وسورة المائدة، الآيات: 62 ـ 63 ـ 66 ـ 79 ـ 80. وسورة النساء، الآية: 22 ـ 38 ـ 97 ـ 115. وسورة الأنعام، الآيات: 31 ـ 136. وسورة الأعراف، الآيات: 150ـ 177. وسورة الأنفال، الآية: 16. وسورة التوبة، الآيات: 9 ـ 73. وسورة هود، الآيتان: 98 و99. وسورة الرعد، الآية: 18. وسورة إبراهيم، الآية: 29، وسورة النحل، الآيات: 26 ـ 29 ـ 59. وسورة الإسراء، الآية: 32. وسورة الكهف، الآيات: 5 ـ 29 ـ 50. وسورة طه، =

وقد جاءت هذه المواضع والأنماط في سياقات مختلفة إنشاءً لذم أمور كثيرة، أبرزها في سياق الحديث عن أهل الكتاب، وذم ما يشترون وأكلهم السحت وسكوت الربانيين والأحبار عن تغيير المنكر، وعدم انتفاع اليهود بما في التوراة، فكانوا مثل الحمار يحمل أسفاراً، أضف إلى ذلك تسفيه رأيهم وكفرهم بآيات الله أو اتّصاف فريق منهم بأنه سيِّئ العمل وآخر مقتصد. ومن ذلك ذم جهنم وعذابها وكونها مهاداً ومثوى وقراراً ومصيراً للكافرين والمشركين المعجبين بأنفسهم، المتبعين لشياطينهم، الذين يشترون بآيات الله ثمناً قليلاً، المفسدين في الأرض، الذين يغضبون مما يُتْلى عليهم من آيات الله. وكذلك ذم المنافقين من يهود المدينة، وذم بني إسرائيل، ومن ثم أَمْرُ الله لرسوله بمجاهدة الكفار والمنافقين والإغلاظ عليهم، أو في سياق الحديث عن «فرعون وموسى مع قومه» أو «لوط مع قومه»، أو ذم الأصنام، والذين يجادلون في آيات الله، أو الذين يقولون ما لا يفعلون، أو في إطار تطمين المؤمنين وتبديلهم أمناً من بعد خوف، وإلقاء الرعب في قلوب هؤلاء المشركين أو في سياق النهي عن السخرية ولمز النفس وغير ذلك مما يستحق الذم[36].

= الآية: 101. وسورة الحج، الآيات: 13 ـ 72. وسورة النور، الآية: 57. وسورة الفرقان، الآية: 66. وسورة الشعراء، الآية: 173. وسورة النمل، الآية: 58. وسورة العنكبوت، الآية: 4. وسورة الصافات، الآية: 177. وسورة ص، الآيات: 56 ـ 60. وسورة الزمر، الآية: 72. وسورة غافر، الآيات: 35 ـ 76. وسورة الزخرف، الآية: 38. وسورة الجاثية، الآية: 21. وسورة الفتح، الآية: 6. وسورة الحجرات، الآية: 11. وسورة الحديد، الآية: 15. وسورة المجادلة، الآيات: 8 ـ 15. وسورة الصف، الآية: 3. وسورة الجمعة، الآية: 5. وسورة المنافقون، الآية: 2. وسورة التغابن، الآية: 10. وسورة التحريم، الآية: 9. وسورة الملك، الآية: 6.

(36) ينظر في ذلك على سبيل المثال تفسير ابن كثير (1/ 183 ـ 184)، (2/ 326 ـ 327)، (3/ 21)، (131)، (260)، (336/ 425)، (572)، (4/ 144)، (178)، (272). (366)، (5/ 146 ـ 147)، (211 ـ 212)، (269)، (6/ 108)، (187)، (229)، (236)، وتفسير القرطبي (2/ 42 ـ 55)، (3/ 22 ـ 23)، (4/ 25 ـ 26)، (5/ 186 ـ 187)، (330)، (6/ 223)، (237)، (7/ 80)، (284)، (9/ 80 ـ 81)، (261)، (10/ 89)، (91)، (222)، (341)، (12/ 89)، (276)، (13/ 71)، (122)، (15، 123)، (194)، (274)، (16/ 280)، (17/ 212)، (18/ 73)، (112)، (124)، (177)، (186)، وتفسير التحرير والتنوير (1/ 604)، (713)، (2/ 272)، (3/ 175)، (4/ 205)، (5/ 52)، (173)، (6/ 254)، (7/ 188 ـ 193)، (8/ 97)، (9/ 113)، (12/ 125)، (10/ 267)، =

ومثال الذم باستخدام (بئس) قوله تعالى: ﴿وَلِلَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾[37]. فالآية جاءت جملةً اسميةً خبريةً مثبتةً قُدِّم فيها الخبر (للذين) على المبتدأ (عذاب) للاختصاص والتأكيد، مفيدةً أنَّ عذاب جهنم لجميع الكافرين الذي لم يؤمنوا بالله، ثم جاءت جملة الذم في آخر الآية بعد ذلك مبيّنةً حالهم أو معترضةً لإنشاء الذم، والمخصوص بالذم محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير وبئس المصير هو، أو وبئس المصير عذاب جهنم، والتعريف للجنس دلالة على العموم، أي بئس هو (العذاب) لمن كان مصيره جهنم، فبئس المآل المنقلب[38].

ولمَّا كانت هذه الآية قد سُبِقَت بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ وَأَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابَ السَّعِيرِ﴾[39]، فإنَّ في ذلك ما جعل صاحب التحرير والتنوير يقول: «هذا تتميمٌ لئلا يتوهم أن العذاب أُعِدَّ للشياطين خاصة، والمعنى: ولجميع الذين كفروا بالله عذاب جهنم، فالمراد عامة المشركين، ولأجل ما في الجملة من زيادة الفائدة غايرت الجملة التي قبلها، فلذلك عطفت عليها، وتقديم المجرور للاهتمام بتعلقه بالمسند إليه والمبادرة به. وجملة (وبئس المصير) حال أو معترضة لإنشاء الذم... والمعنى بئس جهنم مصيراً للذين كفروا»[40].

ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُم مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ * بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَغْيًا

= (12/ 156)، (13/ 122)، (14/ 129)، (15/ 307)، (16/ 301)، (17/ 215)، (23/ 285)، (26/ 151)، (28/ 174)، (29/ 23).

(37) سورة الملك، الآية: 6.

(38) يُنظر: تفسير ابن كثير (6/ 236)، وتفسير القرطبي (18/ 186) والتحرير والتنوير (18/ 337).

(39) سورة الملك، الآية: 5.

(40) التحرير والتنوير (29/ 23)، وينظر الكشاف (4/ 146.

أَن يُنَزِّلَ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ ۚ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾[41].

فالذم هنا جاء باستخدام نمط: (بئس + ما)، وقد دارت هذه الآية في كثير من كتب النحو ومعاني القرآن وإعرابه، ومضمونها أنه لمَّا كان الحديث عن إرسال موسى إلى قومه بالتوراة، وقد أخبرتهم بإرسال «محمد ﷺ»، ورغم ذلك استبقوا الكفر «بمحمد» ورضوا بعدم الاعتراف به، كانت هذه الآية استئنافاً استطرادياً لذم رأيهم هذا وتسفيهه، ويزيد صاحب التحرير والتنوير الأمر وضوحاً حيث يرى أن الآية موضع الذم «استئنافٌ لذمهم وتسفيه رأيهم إذ رضوا لأنفسهم الكفر بالقرآن و«بمحمد ﷺ» وأعرضوا عن النظر فيما اشتملت عليه كتبهم من الوعد بمجيء رسول بعد «موسى»، إرضاءً لداعية الحسد، وهم يحسبون أنهم مع ذلك استبقوا أنفسهم على الحق، إذ كفروا بالقرآن، فهذا إيقاظ لهم نحو معرفة داعيهم إلى الكفر وإشهارٌ لما ينطوي عليه عند المسلمين. . . فقوله تعالى هنا: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ مجازٌ أُطْلِق فيه الاشتراء على استبقاء الشيء المرغوب فيه تشبيهاً لاستبقائه بابتياع شيءٍ مرغوبٍ فيه، فهم قد آثروا أنفسهم في الدنيا، فأبقوا عليها بأن كفروا بالقرآن حسداً»[42].

وقد دار الحديث في كتب النحو والتفسير ومعاني القرآن وإعرابه بصدَدِ العرض لهذه الآية ـ باعتبارها أول آية في ترتيب المصحف يرد فيها هذا الأسلوب ـ حول (ما) وما بعدها، وهو ما تكرر في آياتٍ أُخر فيما بعد، وخلاصة أشهر هذه الآراء أن (ما) معرفة تامة بغير صلة بمعنى بئس الشيء، وقوله: (اشتروا به أنفسهم) جملةٌ متوسطةٌ بين الفاعل والمذموم، بياناً لاستحقاقه الذم، أو صفة موصوف محذوف، وقوله: (أن يكفروا) بدل من ذلك المذموم (الهاء في به)، أو خبر مبتدأ محذوف، والجملة بيان للمذموم، ويجوز أن تكون

---

(41) سورة البقرة، الآيتان: 89 و90.

(42) التحرير والتنوير (1/ 6003 ـ 6004) ويُنظر: تفسير ابن كثير (1/ 173 ـ 184)، وتفسير القرطبي (2/ 30 ـ 3).

(ما) نكرة ناقصة منصوبة على التمييز، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها، والجملة بعدها صفة لها. وبالإضافة إلى هذين الرأيين المشهورين، فإن ثمة أعاريب أخرى، وهي أن (ما) نكرة موصوفة في موضع رفع فاعل، واشتروا صفتها، أو مصدرية مؤولة مع ما بعدها بمصدر هو الفاعل ببئس، أو كافة للفعل عن العمل، نحو وجودها في (طالما وقلّما)، وإن كان هذا الرأي غير مرجّح[43].

ومثال الذم باستخدام ما في معنى بئس، الذم باستخدام (ساءَ) نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا۟ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾[44]. فالآية جاءت في سياق الحديث عن خسران وخيبة المنكرين للبعث أو للجزاء، فحرموا خير الدنيا والآخرة، وقالوا: إن هي إلا حياتنا الدُنيا[45]، فأوضحت أن تكذيبهم هذا لم ينتهوا عنه حتى إذا جاء يوم القيامة تحسروا على أنفسهم وندموا، لعدم عملهم الأعمال الصالحة التي من شأنها أن تنفعهم في هذا اليوم، مبيّنةً أن حالهم حمل الأوزار على الظهور، أي أنهم قالوا ذلك (الحسرة) حالة حملهم لأوزارهم،

---

(43) يُنظر: معاني القرآن للكسائي ص75 و76، ومعاني القرآن للفراء (1/ 91 ـ 92)، ومعاني القرآن للأخفش (1/ 139)، وجامع البيان في تفسير القرآن للطبري ـ دار المعرفة، بيروت ـ لبنان (1989)، (1/ 337)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (1/ 172 ـ 173)، وإعراب القرآن للنحاس ـ تحقيق د. زهير غازي، عالم الكتب ـ بيروت، لبنان، ط3، (1988)، (1/ 247)، والتبيان للعكبري (1/ 91)، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك ـ تحقيق د. عدنان عبد الرحمن الدوري ـ مطبعة العاني ـ بغداد (1977)، 2/ 782 ـ 784)، وشرح الرضى (4/ 251)، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ـ دار الكتاب الإسلامي ـ القاهرة، ط(2)، (1992)، (1/ 305)، والنحو الوافي (3/ 372 ـ 375)، والنحو وكتب التفسير (1/ 588)، وشرح المقرب (1/ 344 ـ 349)، وعلى أية حال فإنَّ (ما) كلمة مبهمة يؤتى بها لأغراض متعددة، نحو الإبهام على السامع، أو قد يكون الأمر معلوماً، فلا تريد أن تعيد ذكره فتكتفي بالإشارة إليه، أو قد يكون ذكره يتطلب كلاماً كثيراً، فلا تريد أن تطيل الكلام به، بل توجز القول بوضع كلمة (ما)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء، الآية: 58] ينظر في ذلك معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي ـ دار الفكر، عمان ـ الأردن، ط1 2000م، (4/ 304).

(44) سورة الأنعام، الآية: 31.

(45) ينظر: تفسير ابن كثير 2/ 406 وتفسير القرطبي 6/ 377 ـ 380.

«فهم بين تلهف على التفريط في الأعمال الصالحة والإيمان، وبين مقاساة العذاب على الأوزار التي اقترفوها، أي لم يكونوا محرومين من خير ذلك اليوم فحسب، بل كانوا مع ذلك متعبين مثقلين بالعذاب. . . وقوله: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾ تمثيل لهيئة عنتهم من جراء ذنوبهم بحال من يحمل حملاً ثقيلاً، وذكر على ظهورهم هنا مبالغة في تمثيل الحالة، كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ فذكر الأيدي: لأن الكسب يكون باليد، فهو يشبه تخييل الاستعارة، ولكنه لا يتأتى التخييل في التمثيلية؛ لأن ما يذكر فيها صالح لاعتباره من جملة الهيئة، فإنَّ الحمل على الظهر مؤذن بنهاية ثقل المحمول على الحامل»[46] فما أسوأ ما يحملونه.

ولذلك جاءت جملة الذم تذييلاً لما سبق مصدرة بحرف الاستفتاح (ألا) المفيد للتنبيه ـ على نحو ما سنبين في المبحث الخامس ـ تلاها إنشاء الذم بقوله: (ساء ما يزرُون) بمعنى ما يحملون، أي ساء ما يمثل من حالهم بالحمل المحمول، أي بئس شيئاً يزرون وزرهم، كقوله: ساء مثلاً القوم، جعل أعمال الدنيا لعباً ولهواً واشتغالاً بما لا يعني ولا يعقب منفعة كما تعقب أعمال الآخرة المنافع العظيمة، وعلى ذلك فالمخصوص محذوف لدلالة السياق عليه، تقديره: ساء ما يزرون حملهم[47]. ولعله من المفيد الإشارة بعد هذا العرض إلى أنه من خلال استقراء مواضع المدح والذم بناء على الإحصاء المذكور آنفاً والأمثلة التي حُللت، قد ظهر أن مواضع الذم كانت أكثر من مواضع المدح، وذلك راجع ـ فيما أرى ـ إلى التنفير من الأمور المذمومة وعدم اقترافها أو الاقتراب منها امتثالاً لما أمر به الله وانتهاءً عما نهى الله عنه.

وقد جاءت جل مواضع المدح والذم إطناباً في ثوب التذييل ـ وإن جاز في بعضها أن تكون معترضة، لا محل لها من الإعراب، لفائدة أو غرض

---

(46) التحرير والتنوير 7/ 191 ـ 192.

(47) ينظر: معاني القرآن للأخفش 2/ 273، ومعاني القرآن وإعرابه 2/ 242، والكشاف 2/ 14، والتحرير والتنوير 7/ 192.

بلاغي، يرتبط بالسياق، والاعتراض إطناب أيضاً[48] ـ بنوعية الجاري مجرى المثل، نحو ذم كون جهنم مصيراً أو مهاداً، وغير الجاري مجرى المثل، حيث إنه ـ غير الجاري مجرى المثل ـ جاء تعقيباً لما قبله، غير مستقل بمعناه، لم يفهم الغرض منه على وجه التحديد بدون ما قبله، والغرض في كلا التذييلين تأكيد المعنى المفهوم من سياق الكلام، وهنا أجدني تواقاً إلى القول بأن هذا الإطناب لم يكن مجاوزاً مقدار الحاجة[49]، وهو الأمر الذي يؤكد على أن «الحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه»[50] بأنواعه المختلفة، ومن بينها التذييل والاعتراض.

ولعله من المفيد هنا الإشارة أيضاً إل أن فاعلية المعنى النحوي الدلالي قد ظهرت ـ بالإضافة إلى ما سيأتي على مدار البحث ـ في القول بجمودِ نعم وبئس وما جرى مجراهما، حيث إن هذه الأفعال منعت التصرف، لدلالتها على إنشاء المدح والذم والحال، والإنشاء من معاني الحروف في الأصل، وبذلك تكون قد

---

(48) ينظر: سورة ص، الآيتان: 30، 44، سورة الحجرات، الآية: 11. سورة التغابن، الآية: 10. سورة الملك، الآية: 6. أما بقية المواضع التي لم تكن إطناباً فهي، سورة البقرة، الآية: 93، 271. سورة المائدة، الآية: 66، 79، 80. سورة الأعراف: 150. سورة التوبة، الآية: 9. سورة الحج، الآية: 13. سورة النور، الآية: 57. سورة الفرقان، الآية: 66. سورة الصافات، الآية: 75، سورة غافر، الآية: 35. سورة المنافقون، الآية: 2، لأن جملة المدح أو الذم قد جاءت ضمن جملة كبرى، كأن تكون هذه الجملة التي للمدح أو للذم في محل نصب مقول القول كما في سورة البقرة، الآية: 93. أو في محل جزم جواب الشرط كما في سورة البقرة، الآية: 271، أو خبراً للمبتدأ كما في سورة المائدة، الآية: 66. وسورة غافر، الآية: 35، أو خبراً لأن كما في سورة المنافقون، الآية: 2. أو جواباً لقسم مقدر كما في سورة المائدة، الآيتان: 79 و80، وقد لوحظ على هذه الجملة الكبرى، المتضمنة لجملة المدح أو الذم أنها قد تكون بأكملها تذييلاً، أو اعتراضاً تذييليًا، كما في سورة البقرة، الآية: 93، وسورة المائدة، الآية: 79 و80. وسورة التوبة، الآية: 9، وسورة الحج، الآية: 13. وسورة النور، الآية: 57. وسورة الفرقان، الآية: 66. وسورة الصافات، الآية: 75. وسورة غافر، الآية: 35. وسورة المنافقون، الآية: 2.

(49) ينظر: الجاحظ، الحيوان، تحقيق د، يحيى الشامي، دار ومكتبة الهلال، بيروت ـ لبنان، ط3، 1997، 6/ 364.

(50) أبو هلال العسكري، الصناعتين، تحقيق د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1989، ص209.

تضمنت ما ليس في أصلها، وهو ما ترتب عليه جمودها[51]، لأن «كل ما تضمن ما ليس له في الأصل منع شيئاً مما له في الأصل ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمنه»[52].

ويمكن القول أيضاً إن أسلوب المدح والذم في القرآن الكريم قد جاء الفاعل فيه معرفاً بالألف واللام الدالة على الجنس، ومضافاً لما فيه الألف واللام، ومضمراً ومفسِّراً بتمييز، لأنهم «إنما بدؤا بالإضمار على شريطة التفسير.. فالذي تقدم من الإضمار لازم له التفسير حتى يبينه»[53]، وهذا المضمر عائد على متأخر لفظاً ورتبة، وهو المخصوص بالمدح أو الذم[54]، ومن ثم فإن هذا التبيين يتعلق بموضوع الإبهام في أسلوب المدح والذم، وهو ما سنأتي عليه.

وإذا كان قد ظهر من خلال ما تقدم أن فاعل نعم وبئس وما في معناهما يمكن أن يكون ضميراً مستتراً مفسراً بنكرة منصوبة على التمييز، رغم أن فاعل هذا الباب يراد به الجنس، فإن ذلك راجع إلى أن النكرة المفسرة للضمير يراد بها الجنس، أضف إلى ذلك أن مقصود كون الفاعل ضميراً هو إبهام الممدوح أو المذموم أولاً ثم تفسيره بهذه النكرة ثانياً ليكون الإيضاح بعد الإبهام أوقع.

المبحث الثاني

المخصوص بالمدح والذم

يكتنف الحديث عن المخصوص بالمدح أو الذم بعض الأمور، تتمثل في حذفه ووجوه رفعه ومغزى تأخره، وحقه بالنسبة لفاعله. أما عن ذكره وحذفه،

---

(51) ينظر: الشكل والدلالة ص220، وحاشية الصبان، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، القاهرة، د.ت، 3/ 27.

(52) السيوطي: الأشباه والنظائر، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985، 1/ 251، وينظر: الشكل والدلالة ص220.

(53) الكتاب 1/ 176، وينظر: المقتضب 2/ 144، والأصول في النحو 1/ 114.

(54) ينظر: المقتضب 2/ 144، 3/ 66، ومغني اللبيب 2/ 489.

فالأصل فيه الذكر، لأنه للبيان والتخصيص بعد الإبهام[55]، وقد ذكر في القرآن الكريم في خمسة مواضع في سياق الذم، منها موضعان كان المخصوص فيهما اسماً ظاهراً، وبقية المواضع كان المخصوص فيها مصدراً مؤولاً من أَنْ والفعل، نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ ۚ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[56]، فهذا الأسلوب جاء تذييلاً لما نهى الله عنه فيما سبق من لمز الأنفس والتنابز بالألقاب، فأوضح أن كل هذه الأمور مذمومة، يأثم الإنسان على فعلها؛ لأنها فسوق، ومن ثم كان المخصوص بالذم (فسوق) مبيناً لذم هذه الأفعال المذكورة آنفاً، حيث إن «الاسم ها هنا بمعنى الذكر من قولهم طار اسمه في الناس بالكرم أو باللؤم كما يقال: طار ثناؤه وصيته، وحقيقته ما سما من ذكر وارتفع بين الناس، ألا ترى إلى قولهم: أشاد بذكره، كأنه قيل: بئس الذكر المرتفع للمؤمنين بسبب ارتكاب هذه الجرائر أن يذكروا بالفسق»[57]، ولذلك فالأسلوب كما يرى صاحب التحرير والتنوير «تعريضٌ قوي بأن ما نهوا عنه فسوق وظلم إذ لا مناسبة بين مدلول هذه الجملة وبين الجمل التي قبلها لولا معنى التعريض بأن ذلك فسوق، وذلك مذموم ومعاقب عليه، فدل قوله بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان على أن ما نهوا عنه مذموم، لأنه فسوق يعاقب عليه ولا تزيله إلا التوبة، فوقع إيجاز بحذف جملتين في الكلام اكتفاء بما دل عليه التنزيل،

---

(55) ينظر: شرح الرضي 4/ 254، وشرح الأشموني 3/ 73 ـ 74.

(56) سورة الحجرات، الآية: 11، وينظر: سورة البقرة، الآية: 90. وسورة المائدة، الآية: 80. وسورة الأعراف، الآية: 177، وسورة الصف، الآية: 3، وهنا أشير إلى أنه يمكن لقائل أن يقول إن مواضع ذكر المخصوص بالذم في القرآن الكريم أكثر من هذه المواضع الخمسة، فنقول له نعم، وذلك بإضافة موضعين ظاهرهما نعت الفاعل، بناء على القول بأن فاعل نعم وبئس لا يُنْعت، لما في النعت من التخصيص المنافي للشياع المقتضي منه عموم المدح والذم، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ۖ وَبِئْسَ ٱلْوِرْدُ ٱلْمَوْرُودُ﴾ [هود: 98]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ﴾ [هود: 99]، فعلى ذلك يكون كل من المورود والمرفود مخصوصاً بالذم، أما إذا تُؤوِّل الفاعل بالجامع لأكمل الصفات، فلا مانع من نعته، وبهذا يكون المخصوص محذوفاً، وهو ما نرجحه. ينظر: الأصول في النحو 1/ 120، وشرح الرضى 4/ 248، وهمع الهوامع 2/ 85، وشرح المقرب 1/ 356 ـ 357.

(57) الكشاف 3/ 567، وينظر: تفسير ابن كثير 5/ 390 ـ 391، وتفسير القرطبي 16/ 280.

وهذا دال على أن اللمز والتنابز بالألقاب معصيتان، لأنهما فسوق. . . وإيثار لفظ الاسم هنا من الرشاقة بمكان، لأن السياق تحذير من ذكر الناس بالأسماء الذميمة، إذ الألقاب أسماء، فكان اختيار لفظ الاسم للفسوق مشاكلة معنوية»[58].

أما بقية المواضع في القرآن الكريم، فقد حُذف فيها المخصوص بالمدح أو الذم نظراً لسبق ذكره، أو كون وجود دليل عليه من سياق الكلام[59]، وهو ما يتضح من خلال الآيات المذكورة آنفاً على مدار البحث وقوله تعالى في نهاية قصة داود ـ إذْ إن سليمان من نعم الله على داود، وكان بمثابة البهجة له في حياته، وورث ملكه بعد مماته، ولذلك استحق المدح والثناء من الله: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[60]، وفيها نلاحظ حذف المخصوص بالمدح، لتقدم ما يدل عليه في لفظ (سليمان)، والتقدير: نعم العبد سليمان، وقد أُرْدِفَ المدح بتعليله في جملة (إنه أواب)، وهنا يمكن القول إن سبق الذكر للمخصوص أو ما يدل عليه قد يكون فاعلاً كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ﴾[61]، أو مفعولاً به في جملة سابقة كقوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُۥدَ سُلَيْمَٰنَ ۚ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[62]، أو خبراً لمبتدأ، نحو قوله: ﴿وَٱغْلُظْ عَلَيْهِمْ ۚ وَمَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾[63]، أو معمولاً لناسخ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[64]، فالفعل (وجدناه) أخ لظن والضمير فيه مفعول أول وهو اسم الممدوح، وقد يكون مضافاً إليه، نحو قوله تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ

(58) التحرير والتنوير 26/ 249 ـ 250، وينظر: معاني القرآن وإعرابه 5/ 36، حيث يقول في تفسير هذا الأسلوب: «أي بئس الاسم أن يقول له: يا يهودي ويا نصراني، وقد آمن، ويحتمل أن يكون في كل لقب يكرهه الإنسان؛ لأنه إنما يجب أن يخاطب المؤمن أخاه بأحب الأسماء إليه»، وهذا لا يتعارض مع ما ذكر في المتن أعلاه.

(59) ينظر: شرح المفصل 7/ 135، والبرهان في علوم القرآن 3/ 159 ـ 160.

(60) سورة ص، الآية: 30.

(61) سورة المرسلات، الآية: 23.

(62) سورة ص، الآية: 30.

(63) سورة التوبة، الآية: 73.

(64) سورة ص، الآية: 44.

ٱلنَّارِ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾[65]، وغير ذلك من الوظائف النحوية التي يشغلها سبق الذكر للمخصوص أو ما يدل عليه.

وتعليل حذف المخصوص بتقدم ذكره أو دلالة السياق عليه «وجود الدليل على المحذوف» لا يعد غرضاً للحذف بل هو من شروطه، أما عن أغراض الحذف، فإن له أغراضاً كثيرة بجانب الإيجاز والاختصار وهو ديدن الأسلوب القرآني ـ ترتبط بالسياق، نحو التفخيم والتعظيم كما هو الحال في مدح سليمان في الآية المتقدمة، أو تحقير شأن المحذوف كما في ذم النار وعذابها على مدار القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ جَٰهِدِ ٱلۡكُفَّارَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ وَٱغۡلُظۡ عَلَيۡهِمۡۚ وَمَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۖ وَبِئۡسَ ٱلۡمَصِيرُ﴾[66]، فالمخصوص بالذم محذوف لسبق ذكره (جهنم) والتقدير: وبئس المصير هي، أو بئس المصير جهنم، أو بئس المصير مصيرهم، والغاية الدلالية من وراء هذا الحذف تكمن في تحقير شأن هذا المخصوص، «وفي جواز حذفه دلالة على قوة مَنْ اعتقد أنه مرفوع بالابتداء وما تقدم الخبر، لأن المبتدأ قد يحذف كثيراً إذا كان في اللفظ ما يدل عليه»[67]. ومن خلال ما تقدم ندرك أن ذكر هذا المخصوص ـ ضمن خمس آيات في سياق الذم ـ كان للتأكيد وعدم اللبس بالبيان والتحديد، بالإضافة إلى الغايات الدلالية الأخرى المرتبطة بالسياق، أما عندما ينتفي اللبس يكون الحذف لغرض دلالي ما يرتبط بالسياق، نحو لفت الانتباه إلى المخصوص أو التحقير من شأنه أو تعظيمه وغير ذلك.

والملاحظ أن المخصوص بالمدح أو الذم في القرآن الكريم كان من جنس فاعله، وذلك واضح من الآيات التي ذُكر فيها المخصوص كما مر بنا ومن الآيات التي حذف فيها، وهذا حق له؛ لأنه إذا لم يكن من جنسه لم يكن له به تعلّق، والمخصوص إما أن يكون مبتدأ وما قبله الخبر فيلزم أن يكون من جنسه

(65) سورة التغابن، الآية: 10، شرح المقرب 1/ 393 ـ 394.

(66) سورة التوبة، الآية: 73، وينظر: النحو وكتب التفسير 1/ 642.

(67) شرح المفصل 7/ 135 ـ 136، وينظر: روح المعاني 5/ 327.

ليدل عليه بعمومه، ويكون دخوله تحته بمنزلة الذكر الراجع إليه، وإما أن يكون خبر مبتدأ محذوف، فيكون كالتفسير للفاعل، وإذا لم يكن من جنسه لم يصح أن يكون تفسيراً له مع أن المراد بنعم الرجل زيد أنه محمود في جنسه، وإذا قلت: «بئس الرجل خالد» كان المراد به أنه مذموم في جنسه»[68].

ويتضح ذلك من قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ فَسَآءَ صَبَاحُ ٱلْمُنذَرِينَ﴾[69]، فالمخصوص بالذم في الآية محذوف لسبق ذكره، وتقديره: فساء صباح المنذرين صباحهم ـ وخص الصباح بالذكر لأن العذاب كان يأتيهم فيه، واللام في المنذرين مبهم في جنس مَنْ أُنْذِروا؛ لأن ساء وبئس يقتضيان ذلك[70] ـ ومنه يتضح أن المخصوص من جنس الفاعل (مطر المنذرين) وله تعلق به، أما عندما يتعذر معرفة ذلك في البنية السطحية، فإن البنية العميقة سرعان ما تسهم في هذا التعلق بين المخصوص والفاعل، ففي قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾[71]، يقدر النحاة والمفسرون مضافاً محذوفاً من جنس الضمير المفسر بالتمييز (مثلاً)، فيكون التقدير: ساء مثلاً مثل القوم، أي أن القوم هم المثل في اللفظ، والمراد مثل القوم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه اتساعاً في المعنى بالإيجاز والاختصار، ولوجود قرينة تدل عليه، كما قال تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[72]، وهو الأمر الذي يؤكد على فاعلية المعنى النحوي الدلالي لأسلوب المدح والذم في القرآن الكريم، يقول ابن يعيش: «وإذا كان كذلك لم يكن بد من حذف المضاف في قوله: (سَاءَ مَثَلاً القَومُ)، أي مثل القوم، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وذلك أن ساء هنا بمعنى بئس، وفيها ضمير فسره مثلاً، فيلزم أن يكون المخصوص بالذم

---

(68) السابق 7/ 137.

(69) سورة الصافات، الآية: 177.

(70) ينظر: الكشاف 3/ 357، وتفسير ابن كثير 4/ 122، وتفسير القرطبي 51/ 123.

(71) سورة الأعراف، الآية: 177، وينظر العكبري: إملاء ما من به الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1979، 1/ 289.

(72) سورة يوسف، الآية: 82.

من الأمثال، وليس القوم بمثل، فوجب أن يكون هناك مضاف محذوف والتقدير: ساء مثلاً مثل القوم، فيكون المخصوص من جنس المرفوع»[73].

وهنا يمكن القول إنه إذا كان المخصوص بالمدح أو الذم من جنس فاعله، فإنه بذلك يكون قد مُدح أو ذم مرتين، أي أنه لما كانت (أل) للجنس، أي لاستغراق جميع أفراد الجنس حقيقة لا مجازاً، وكان غرض هذا الاستغراق المبالغة في إثبات المدح للممدوح والذم للمذموم، فإن المخصوص باعتباره فرداً من الجنس الممدوح أو المذموم يكون قد مُدح أو ذم مرة على سبيل الشمول وأخرى على سبيل التخصيص، نحو قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ مُّتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾[74].

فقوله: ﴿نِعْمَ الثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾ استئنافٌ لمدح ثواب الذين آمنوا وعملوا الصالحات والمخصوص محذوف تقديره: نعم الثواب الجنات، وما عطف عليه تقديره: وحسنت الجنات مرتفقاً، ومن خلال هذا التقدير يتضح أن المخصوص من جنس الفاعل، مماثلاً له في الذات، وبذلك يكون قد مُدح مرتين إحداهما على سبيل العموم والأخرى على سبيل الخصوص، وهنا تجدر الإشارة إلى أنه ـ من خلال الاستقراء ـ لوحظ أن الجنس المستفاد من الفاعل إذا كان ذاتاً، فإن المخصوص يأتي ذاتاً، نحو قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ

---

(73) شرح المفصل 7/ 137 ـ 138 وينظر: الكتاب 1/ 212، ومعاني القرآن للفراء 1/ 604، ومعاني القرآن للأخفش 2/ 351، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 391، 242، والخصائص 2/ 364، 449، والكشاف 2/ 131، وشرح الرضى 4/ 248، ومجمع البيان للطبرسي، منشورات دار ومكتبة الحياة، بيروت ـ لبنان، د.ت، 9/ 67، وتفسير القرطبي 7/ 284، وأوضح المسالك 3/ 149، والنحو والدلالة ص45، والقضايا التركيبية في شعر الأعشى، ص ص 90 ـ 95.

(74) سورة الكهف، الآية: 31، وينظر: تفسير القرطبي 10/ 343، والتحرير والتنوير 15/ 314، وشرح المقرب 1/ 363، ومعاني النحو 4/ 301 ـ 302 للدكتور فاضل السامرائي، إذ ينفى أن يكون المقصود مدح الجنس كله ثم تخصيص فرد أو قسم منه بالذكر، فيكون قد مُدِح مرتين، ولا المقصود اجتماع خصال الجنس فيه، وإنما المقصود أنك تمدح شيئاً تخصه من بين أفراد جنسه أو تذمه.

ٱلْمَـٰهِدُونَ﴾[75]، فالفاعل (الماهدون) ذات، والمخصوص ذات أيضاً، حيث إن تقدير الكلام: فنعم الماهدون نحن، وإذا كان الجنس صفة، فقد لوحظ أن المخصوص قد أتى صفة أيضاً، نحو قوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَـٰنِ﴾[76].

فلما كان ذلك كذلك ـ على نحو ما تقدم ـ من كون المخصوص من جنس الفاعل وإسهام البنية العميقة في هذا الأمر، فإنه يمكن الإشارة إلى أن الرضي قد قال في تعليقه على قوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾[77]، «وقيل، إن التمييز محذوف، أي بئس مثلاً مثل القوم، والأولى حذف المضاف من الذين، على أنه المخصوص، أي: بئس مثل القوم مثل الذين، أو حذف المخصوص، أي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم»[78]، وهو ما يراه صاحب شرح المقرب حيث يرى وجوب تقدير صفة قبل الذات ليكون الذم للصفتين: الأولى العامة والثانية الخاصة، فمثل القوم فاعل وهو صفة (والذين كذبوا) المخصوص، وهو ذات، فوجب تقدير مضاف من جنس الفاعل، أي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا[79]، فإذا كان ذلك كذلك فإني لا أرجح القول بحذف مضاف من الذين؛ لأن (الذين كفروا) صفة القوم، والمخصوص محذوف ـ وهو الوجه الثاني الذي يراه الرضي ـ تقديره: بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله مثلهم، أي المثل الذي ضربناه من قبل في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾[80]، وبذلك يكون الفاعل صفة والمخصوص (المثل) أو (مثلهم) صفة أيضاً.

واللافت للنظر بعد هذا العرض أن المخصوص في جميع مواضعه قد أتى

---

(75) سورة الذاريات، الآية: 48.

(76) سورة الحجرات، الآية: 11، ينظر المبحث الرابع.

(77) سورة الجمعة، الآية: 5.

(78) شرح الرضى 4/ 249، وينظر تفسير القرطبي 18/ 84 ـ 85.

(79) ينظر شرح المقرب 1/ 365.

(80) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 5/ 170، والتحرير والتنوير 28/ 214.

متأخراً رغم أن حقه التقديم، «وذلك لأمرين، أحدهما: أنه لما تضمن المدح العام أو الذم العام جرى مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد، فكما أن حروف الاستفهام متقدمة، فكذلك ما أشبهها، الأمر الثاني: أنه كلام يجري مجرى المثل، والأمثال لا تغير وتحمل على ألفاظها»[81]، وفي ارتفاع هذا المخصوص المتأخر وجهان مشهوران، أحدهما أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبراً، والآخر أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً ـ رغم أن الرضي يرفض هذا الوجه[82] ـ وهناك وجه ثالث، وهو أن يكون مبتدأ خبره محذوف[83].

المبحث الثالث

الاسمية والفعلية في أسلوب المدح والذم

ترتيباً على ما مر بنا من إعراب المخصوص، فإن جملة المدح أو الذم يمكن أن تكون فعلية أو اسمية، وكونها اسمية هو ما يراه جمهور النحاة، أما نعم وبئس مفردة، فهما فعلان، وذلك رغم أن الدكتور تمام حسان يرى أن نعم خالفة مدح وبئس خالفة ذم[84]، وفي هذا الصدد أيضاً يرى أستاذي الدكتور محمد حماسة أنهما خالفتان؛ لأنهما لا ينتميان لا إلى قسم الفعل ولا إلى قسم الاسم، ويُسَمّى المخصوص ضميمةً مرفوعةً، ويَعُدُّه بدلاً من فاعل نعم وبئس ـ وهو ما رفضه المبرد من قبل ـ أما عندما يكون الفاعل ضميراً مفسراً بتمييز، فإنه يَعُدُّ نعم أو بئس خالفة والمفسِّر تمييزاً والمخصوص ضميمة المدح أو الذم مرفوعة؛ وعلى هذا فإن نعم وأخواتها ليست أفعالاً في رأيه، مشيراً إلى أن الاستعمال القرآني يؤثر استخدام خوالف المدح والذم مكتفية بضميمتها المرفوعة فحسب[85].

وإذا كان ذلك كذلك، فإن تردد أسلوب المدح ما بين الاسمية والفعلية

---

(81) شرح المفصل 7/ 135.

(82) ينظر: شرح الرضى 4/ 244، والمقتضب 2/ 142، والأصول في النحو 1/ 112، وشرح المفصل 7/ 134 ـ 135.

(83) ينظر: شرح الأشموني 3/ 71، وشرح المقرب 1/ 405.

(84) يُنْظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ص 113 ـ 117.

(85) يُنْظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، جامعة الكويت، 1983، ص102، 105 ـ 106، والمقتضب 2/ 142.

نتيجة تعدد إعراب المخصوص، لا يخلو من دلالة ذات فاعلية دلالية، تسهم في ثراء المعنى النصيّ، حيث نجد آياتٍ يجوز فيها الوجهان دون تفاضل بينهما، وآيات يُرجَّح فيها جانب الاسمية على الفعلية، ونوع ثالث يرُجَّح فيه جانب الفعلية على الاسمية لأمور تتصل بالمعنى وسياق النص، وذلك فيما يخص أسلوب المدح أو الذم.

فمثال ما يحتمل الوجهين دون تفاضل بينهما ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ ٱلْمُجِيبُونَ * وَنَجَّيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥ مِنَ ٱلْكَرْبِ ٱلْعَظِيمِ﴾[86]، فقوله: (فلنعم المجيبون) حُذِف فيه المخصوص بالمدح، والتقدير: فلنعم المجيبون نحن، وذلك في سياق العرض لقصة نوح عليه السلام مع قومه عقب ذِكْرِ إرسال المنذرين في الأمم الخالية وسوء عاقبة المنذرين لعصيانهم، «وابتداء القصة بذكر نوح ربه موعظة للمشركين ليحذروا دعاء الرسول ﷺ ربه تعالى بالنصر عليهم كما دعا نوح على قومه... والفاء في قوله: «فلنعم المجيبون» تفريعٌ على «نادانا» أي نادانا فأجبناه، فَحُذِف المُفرَّغ لدلالة «فلنعم المجيبون» عليه لتضمنه معنى فأجبناه، جواب من يُقَال فيه: نعم المجيب»[87]،

وأسلوب المدح هنا يحتمل الوجهين، ولذلك أثره في المعنى، ففي حالة اعتباره جملة اسمية مكونة منن خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، فإن هذه الجملة تتسم بالثبات والاستمرار، ويكون المعنى أن إجابة المولى عز وجل مَنْ يدعوه ثابتة ومستمرة على مدار الزمن مع ملاحظة أنها قد تجاب على وجه السرعة أوبعد وقت في حياة الداعي أو تُدَّخَر له في الآخرة. أَمَّا في حالة اعتبار الجملة فعلية تتكون من فعل وفاعل وخبر لمبتدأ محذوف، فإنها تدل على التجدد[88]، مرتبطة بدعوة الداعي في أي وقت، أي أن إجابته سبحانه وتعالى من يدعوه لا تنتهي

---

(86) سورة الصافات، الآيتان: 75 و76.

(87) التحرير والتنوير 23/ 130، ويُنظر: الكشاف 3/ 343، وتفسير ابن كثير 5/ 104، وتفسير القرطبي 15/ 80.

(88) يُنظر: دلائل الإعجاز، ص174، ص ص 176 ـ 177، وبناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة، مكتبة الشروق، القاهرة، ط1، 1990، ص ص 286 ـ 287، وله أيضاً: من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990، ص53 ـ 54.

عند وقت دعائه إياه، ولكنها متجددة بتجدد دعوته في كل موقف، لا تقتصر على دعائه إياه ي موقف سابق وكفى، وذلك مرهون بكون الدعاء لا يخالف أمراً شرعياً ما.

ومثال ذلك أيضاً قوله تعالى في سياق قصة سيدنا أيوب عليه السلام: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾[89] فقوله: «نعم العبد» أسلوب مدح حُذِفَ فيه المخصوص بالمدح لدلالة ما تقدم عليه في قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَسَّنِىَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾[90] والتقدير: نعم العبد أيوب، ويُحْتَمل أيضاً أن يكون جملةً اسميةً أو جملةً فعليةً دون ترجيح لأحدهما على الآخر لمناسبة كلٍّ منهما للمعنى. فهذه الجملة تتسم بالثبات والاستمرار والدوام على حالة واحدة حالة إعرابها جملة اسمية تتكون من خبر مقدم (نعم وفاعلها) ومبتدأ مؤخر (المخصوص بالمدح)، وتكون بذلك مفيدةً مدح استمرار وثبات ودوام صبر أيوب على مرضه، وما كان يقاسي فيه من أنواع الوصب[91]، ولعله من المفيد الإشارة إلى أن صبر أيوب عليه السلام لا يتعارض مع شكواه إلى الله واسترحامه إياه؛ لأن الشكوى إلى الله عزَّ وعلا لا تُسَمَّى جزعاً، فقد كان أيوب عليه السلام يطلب الشفاء خيفةً على قومه من الفتنة ـ حيث إن الشيطان كان يوسوس إليهم كما كان يوسوس إليه بأنه لو كان نبيًّا لَمَا ابتُلِي بمثل ما ابتلي به ـ وإرادة القوة على الطاعة، فقد بلغ أمره إلى أن لم يبق منه إلا القلب واللسان[92].

أما في حالة إعرابها فعلية، فإنها تتسم بالتجدد والتغير، أي مدح كثرة أوبه إلى ربه ورجوعه إليه بدعوته إياه كلما تجددت وسوسة الشيطان إليه، أي أن وسوسة الشيطان وشدة مرض أيوب كانت تُقَابل منه بالصبر والرجوع المتجدد

---

(89) سورة ص، الآية: 44.

(90) سورة ص، الآية: 41.

(91) يُنظر الكشاف 3/ 376، وتفسير ابن كثير 5/ 143! ـ 144.

(92) يُنظر: الكشاف 3/ 377.

المتغير إلى الأفضل؛ ولذلك كانت إجابة الله له بكشف الضر عنه، وهو ما يتضح في حكاية ما أُجيب به في قوله تعالى: ﴿ٱرۡكُضۡ بِرِجۡلِكَۖ هَٰذَا مُغۡتَسَلُۢ بَارِدٞ وَشَرَابٞ﴾[93]؛ ومن ثم نلاحظ مدى إسهام هذا الاحتمال بين الاسمية والفعلية في دلالة الأسلوب على الاستمرار والثبات والتجدد في نفس الوقت، وهو ما يسهم في ثراء المعنى.

ومثال ما يُرَجَّح فيه جانب الاسمية على الفعلية قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ غُرَفٗا تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ نِعۡمَ أَجۡرُ ٱلۡعَٰمِلِينَ﴾[94]، فجملة (نعم أجر العاملين) جاءت مقطوعة عن العطف مفصولة عما قبلها لإنشاء مدح الأجر الذي أُعطي للذين آمنوا وعملوا الصالحات، وهو إنزالهم وإسكانهم غرفاً في الجنة بسبب إيمانهم وعملهم الصالح، هذه الغرف تجري من تحتها الأنهار، وقد حُذِفَ فيها المخصوص بالمدح لدلالة ما تقدم عليه لغرض التعظيم والتشريف والإيجاز، والتقدير: فنعم أجر العاملين ذلك الأجر أو الغرف في الجنة.

وتحتمل هذه الجملة أن تكون اسمية مفيدة ثبوت ودوام واستمرار أجر المؤمنين، وهو غرف بالجنة تجري من تحتها الأنهار، وأن هذا الجر لا تغير فيه. وقد تكون فعلية دالة على التجدد، مرتبطة بالعمل والحدث[95] وإن كان يُرَجَّح فيها جانب الاسمية بناء على رَبْطها بسياقها، فقبلها قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۖ ثُمَّ إِلَيۡنَا تُرۡجَعُونَ﴾[96] وبعدها قوله: ﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾ وهو ما يدل على أن كل نفس ستموت وسترجع إلى الله ثم تأخذ عقابها أو ثوابها ـ ومعناها: أنكم ميتون فواصلون إلى الجزاء[97] ـ فالذين آمنوا

---

(93) سورة ص، الآية: 42.

(94) سورة العنكبوت، الآية: 58.

(95) يُنظر: محمد رزق الشحات: الجمل المحتملة للاسمية والفعلية «دراسة بين النحو والدلالة»، رسالة ماجستير مخطوطة بكلية الآداب، جامعة طنطا، مصر، إشراف أستاذنا الدكتور عبده الراجحي، 1997، ص49 ـ 51، والتحرير والتنوير 20/ 23.

(96) سورة العنكبوت، الآية: 57.

(97) الكشاف 3/ 210.

وعملوا الصالحات فيما مضى قبل أن يموتوا لهم الأجر المذكور، حيث إنهم صبروا وجاهدوا بأنفهسم، وتوكلوا على الله، ولمَّا كان ذلك فيما مضى من الزمان، فإن ذلك يناسبه الأجر المتقدم الثابت والمستمر دون تغيير بإذن الله، وهو ما يُسْتحق الثناء من قِبَله سبحانه وتعالى.

ومثال ما يُرَجَّح فيه جانب الفعلية على الاسمية قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[98]، فقد سبق في هذا البحث الإشارة إلى أن هذه الآية لمدح إبداء الصدقات بعد أن أشعر قوله: (من نفقه) بحال الصدقات الخفية، وإبهام قوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِى يُنفِقُ مَالَهُۥ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ قد يوهم بأن إخراج الصدقات جهراً فيه رياء؛ ومن ثم كان الاستئناف بهذه الآية لدفع هذا التوهم.

فلمَّا كان إخراج الصدقات فعلاً متغيراً أو حدثاً متغيراً بين العَلَن والسِّرِّ، فإن ذلك يناسبه ترجيح كون هذه الجملة فعلية دالة على الحدوث والتجدد[99] إذا ما قورن بوجه كونها اسميةً دالةً على استمرار وثبات مدح الصدقات حالة إبدائها، وهو الأمر الذي يؤكد على فاعلية المعنى النحوي في خلق المعنى المتعدد.

المبحث الرابع

أثر الإبهام في أسلوب المدح والذم

يرتبط الإبهام بالمعنى الدلالي وعدم وضوحه «غموضه»، وهو الأمر الذي يُؤكد على أن للمعنى الدلالي فاعليةً في أسلوب المدح والذم بنعم وبئس وما جرى مجراهما، وإذا كان الإبهام يتخذ نمطين، أحدهما الإبهام المفرد، نحو الإبهام في اسم الإشارة والاسم الموصول وضمير الغائب وغير ذلك، والآخر الإبهام التركيبي كما هو الأمر في تركيب الحال وتمييز النسبة ونعم وبئس وما يشبههما، فإن اللبس يُعَدُّ أعم من الإبهام؛ لأنه يشمل هذين النوعين «المفرد

(98) سورة البقرة، الآية: 271.

(99) يُنظر: الحجة للقراء السبعة 2/ 296، والجمل المحتملة للاسمية والفعلية، ص50.

والتركيبي» بالإضافة إلى مستويات التحليل اللغوي كلِّها صوتاً وصرفاً ونحواً ومعجماً ومعنى دلالياً[100].

ويكمن أثر الإبهام في هذا الأسلوب في تأخر المخصوص ووقوع فاعل نعم وبئس وما جرى مجراهما ضميراً مفسراً بتمييز، حيث إن نعم وبئس «لا يقعان إلا على مضمر يفسره ما بعده، والتفسير لازم، أو على معرفة بالألف واللام على معنى الجنس»[101]، والمضاف إلى معرفة كالمعرف، وهو ما ينسحب على ما أشبههما على نحو ما مر بنا. أما عن أثره في رتبة المخصوص بالمدح أو الذم، فيلاحظ أنه يأتي متأخراً بالنظر إلى البنية الأساسية، فمثلاً نجد أن: نعم الرجل محمد، معناه: محمد رجل جيِّد، وقد مر بنا أن لتأخير المخصوص غرضين ذكرهما ابن يعيش، وهنا نشير إلى غرض آخر يتعلق بأثر الإبهام في أسلوب المدح أو الذم، وهو «أنهم غلَّبوا تأخير هذا المبتدأ على الخبر ليحصل به التفسير بعد الإبهام، إذ له في النفوس وقْع»[102] ـ فنعم وبئس مسندان للمخصوص في الحقيقة بواسطة الفاعل إلا أنهم أرادوا بالأسلوب الإبهام في الفاعل، ثم الإيضاح بالمخصوص المتأخر[103] ـ وهو ما يتضح في كثير من الآيات المتقدمة على مدار البحث، وفي قوله تعالى أيضاً: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾[104]، فلمَّا كان الفاعل (المصير) معرَّفاً بالألف واللام على معنى الجنس، وهو ما نتج عنه الإبهام في المعنى الدلالي كان مجيء المخصوص بالذم؛ ليحصل به التفسير بعد الإبهام، إذ إن تقدير الكلام: وبئس المصير هي، ولمَّا كان هذا المخصوص مدلولاً عليه بما قبله، فقد حُذِف إيجازاً، أضف إلى ذلك تحقير شأن هذه النار

---

(100) يُنظر في ذلك: د. حلمي خليل: العربية والغموض «دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى»، دار المعرفة الجامعية، الإسكندريَّة، ط1، 1988، ص ص 116 ـ 118، والشكل والدلالة، ص ص 155 ـ 157، 165، 175 ـ 176.

(101) المقتضب 2/ 141.

(102) شرح الرضي 4/ 244، ويُنْظر: 4/ 246.

(103) يُنْظر: شرح المقرب 1/ 367 ـ 368.

(104) سورة التغابن، الآية: 10.

التي وعد الله بها هؤلاء الذين كفروا وكذبوا من قبل، واستمروا على كفرهم وتكذيبهم، فلم يستجيبوا لدعوة الإسلام، فثبت لهم أنهم أصحاب النار، وذلك من خلال الاعتراض التذييلي بأسلوب الذم، زيادة في تهويل الوعيد[105].

أما عن أثر الإبهام في نعم وبئس حالة كون فاعلهما ضميراً ـ وهو ما لم يرد في القرآن إلا في موضع واحد مع بئس ـ فإن ذلك يمكن في مجيء التمييز تبييناً للضمير، وذلك في قوله تبارك وتعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِـَٔادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ ۚ أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥٓ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِى وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌۢ ۚ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[106]، فالآية تذكير بعصيان إبليس لأمر ربه بالسجود لآدم والإنكار على المشركين (الظالمين) اتخاذه وجنده أولياء؛ ومن ثم تحذير المسلمين من ذلك؛ «لإن تكبُّره على آدم يقتضي عداوته للنوع، ولأن عصيانه أَمْرَ مالكه يقتضي أنه لا يُرْجى منه خير، وليس أهلاً لأن يُتَّبع»[107]؛ ولذلك جاءت جملة (بئس للظالمين بدلاً) لإنشاء ذم إبليس وذريته، أي بئس البدل من الله إبليس لمن استبدله فأطاعه بدل طاعته تعالى. وفي هذه الجملة جاء الفاعل ضميراً مبهماً مفرداً «ضمير الغائب»؛ لأنه أشد إبهاماً من غيره فافتقر إلى مفسِّرٍ يفسِّره، ويزيل إبهامه، ويُعرف منه إلى مَنْ يرجع الضمير، فيكون أوقع في النفس، فكان التفسير بالتمييز (بدلاً) على طريقة الإجمال ثم التفصيل[108]، ومن ثم أزيل الإبهام واللبس في الضمير داخل التركيب، حيث إنه بإبهامه احتمل أشياء كثيرة، وهو الأمر الذي كان له أثره في التأكيد على المعنى المستفاد من ذم اتخاذ إبليس وذريته بدلاً من طاعة الله[109].

---

(105) يُنظر: تفسير ابن كثير 6/ 202 ـ 203، وتفسير القرطبي 18/ 124، والتحرير والتنوير 28/ 228.

(106) سورة الكهف، الآية: 50، ويُنظر: معاني القرآن للفراء 2/ 141، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 3/ 294، وإملاء ما من به الرحمن 1/ 184، 2/ 104، وشرح المقرب 1/ 296.

(107) التحرير والتنوير 10/ 341.

(108) يُنظر: المقتضب 3/ 186، والكشاف 2/ 488، وشرح المفصل 4/ 13، 7/ 131، وشرح الرضي 2/ 406، 4/ 247، 248، والشكل والدلالة 158، 293.

(109) يُنظر: المقتضب 2/ 144، وشرح المفصل 2/ 70، والتحرير والتنوير 10/ 342، والشكل والدلالة ص172.

وأمَّا عن أثر الإبهام فيما كان في معنى (نعم وبئس) من كلِّ ما كان على وزن فَعُل بفتح الفاء وضم العين بالأصالة أو بالتحويل إلى ضم العين من فَعَل أو فَعِل لإنشاء المدح أو الذم، فإن ذلك يمكن أيضاً في مجيء التمييز بعد هذه الأفعال؛ لأنها بمنزلة قولك: نعم رجلاً، وبئس رجلاً، حيث يرفع التمييز إبهام نسبة العلاقة بين الفعل والفاعل، وقد جاء هذا النمط في ستة عشر موضعاً[110] منها ثلاثة مواضع مع الفعل (حَسُنَ) وثلاثة مواضع مع الفعل (كبر) وبقية المواضع مع (ساء) أو (ساءت)، وذلك من مجمل ما أشبه نعم وبئس في المدح أو الذم، وهذه المواضع يُلاحظ عليها أنه قد يُذْكر مع التمييز المخصوص بالذم، مثل قوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ﴾[111]، وقد يكون الفاعل فيها ظاهراً كما سبق وكما في قوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُو۟لَـٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾[112] مع عدم ذكر المخصوص، وقد يكون مضمراً مع عدم ذكر المخصوص أيضاً، نحو قوله: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾[113].

نأتي إلى توضيح أثر هذا الإبهام في هذه الأفعال، فنمثِّل بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ۗ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَـٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا﴾[114]، فالآية جاءت عقب بغضه تبارك وتعالى لمن كان مختالاً فخوراً، يبخل بماله وما أوتي من فضل على الناس، ويأمرهم بالبخل، وبغضه للذين يراءون الناس في إنفاقهم ولا يؤمنون بالله ولا باليوم

---

(110) يُنْظر: سورة النساء، الآيتان: 22، 38، 69، 97، 115، وسورة الأعراف، الآية: 177. وسورة الإسراء، الآية: 32. وسورة الكهف، الآيات: 5، 29، 31. وسورة طه، الآية: 101. وسورة الفرقان، الآيات: 66، 76، وسورة غافر، الآية: 35. سورة الفتح، الآية: 6. سورة الصف، الآية: 3.

(111) سورة الأعراف، الآية: 177.

(112) سورة النساء، الآية: 69.

(113) سورة الكهف، الآية: 5، ويُنْظر: معاني القرآن للفراء 1/ 267، وإملاء ما من به الرحمن 1/ 180، والشكل والدلالة 171.

(114) سورة النساء، الآية: 38.

الآخر اتباعاً لغواية الشيطان ومصاحبته في الدنيا، فكان المناسب ذم كون الشيطان قريباً وخليلاً، «حيث حملهم على البخل والرياء وكل شر، ويجوز أن يكون وعيداً لهم بأن الشيطان يقرن بهم في النار»[115].

وفي قوله: (فساء قريناً) نلاحظ أن الفعل ساء جاء متبوعاً بالتمييز نتيجةً للإبهام الواقع في نسبة العلاقة بين الفعل والفاعل، فرفع التمييز إبهام هذه النسبة، والتقدير: فساء الشيطان قريناً، وهو الأمر الذي يؤكد على ما نحن بصدده من أثر الإبهام في أسلوب المدح أو الذم، حيث يأتي متبوعاً بما يبينه ويفسره، وهو ما يسهم في تأكيد المعنى على نحو ما تقدم.

ولعله من المفيد بعد هذا العرض الإشارة إلى أنَّ التمييز المفسر للضمير في باب نعم وبئس وما في معناهما لم يأت محذوفاً في هذا الباب في القرآن الكريم، وأن ما قيل فيه بحذف التمييز لا حذف للتمييز فيه، ويتصل ذلك بقوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾[116].

فقد قيل: إن التمييز محذوف، أي بئس مثلاً مثل القوم، وقيل: حُذِفَ المضاف من الذين على أنه المخصوص، أي بئس مثل القوم مثل الذين، أو حُذِف المخصوص، أي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم، ورجح الرضي حذف المضاف أو حذف المخصوص[117]، لكني أرجح حذف المخصوص، حيث إن (الذين كذبوا) صفة القوم، وقوله: (مثل القوم) فاعل بئس، وهو ما أغنى عن ذكر المخصوص بالذم، وذلك «لحصول العلم بأن المذموم هو حال القوم المكذبين، فلم يسلك في هذا التركيب طريق الإبهام على شريطة التفسير؛ لأنه قد سبقه ما بيّنه بالمثل المذكور قبله في قوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ فصار إعادة لفظ المثل ثقيلاً في الكلام أكثر من ثلاث مرات، وهذا من تفننات

---

(115) الكشاف 1/ 527، ويُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2/ 51 ـ 52، وتفسير القرطبي 5/ 187، وروح المعاني 3/ 30.

(116) سورة الجمعة، الآية: 5، وقد سبق العرض لهذه الآية في آخر المبحث الثالث أيضاً.

(117) يُنظر: شرح الرضي 4/ 248، وتفسير القرطبي 18/ 84 ـ 85.

القرآن»[118]، وفي هذا الصدد يقول الزجاج أيضاً: ومعنى (بئس مثل القوم) المثل الذي ضربناه لهم»[119]، وهو ما يؤكد أن المحذوف المخصوص بالذم، وبناءً عليه فليس ثمة حذف للتمييز المفسر للضمير في باب نعم وبئس وما جرى مجراهما في القرآن الكريم.

المبحث الخامس

التنويع الأسلوبي للقرآن الكريم في أسلوب المدح والذم

عرفنا فيما تقدم ـ وبخاصة من خلال المبحث الأول ـ أن موضوعات القرآن الكريم متعددة بعضها يتصل بالعقيدة والدعوة إلى توحيد الله، أضف إلى ذلك العبادات والمعاملات، وثواب المؤمنين وعقاب المشركين والتذكير بأخبار الأمم السابقة وما فعلوه مع الرسل، وذلك على سبيل العظة وضرب المثل وغير ذلك من الموضوعات، وقد عقد الزركشي ـ على سبيل المثال ـ في النوع السادس والأربعين حديثاً في أساليب القرآن وفنونه البليغة، تضمن التأكيد والصفة والبدل ووضع الظاهر موضع المضمر والخروج على خلاف الأصل وبيانه، وغير ذلك من الأقسام في أساليب القرآن، حيث وصل بها إلى عشرة أقسام[120].

وفي مواضع أسلوب المدح والذم بنعم وبئس وما جرى مجراهما من التنوع ما لا يخفى بين الفينة والأخرى باعتباره من ملامح فاعلية المعنى النحوي الدلالي، وأبرز هذا التنوع الإظهار في موضع الإضمار، والفصل بين المتلازمين، وتصدير أسلوب الذم بلام القسم و(أَلاَ)، وهذا التنوع يكسب الأسلوب حيويته وتلوينه، وهو ما نفتقده في الأسلوب السردي الرتيب[121]،

---

(118) التحرير والتنوير 28/ 214، ويُنْظر: معاني القرآن وإعرابه، 5/ 170، والكشاف 4/ 424، ومغني اللبيب 2/ 608، والنحو وكتب التفسير 2/ 1226.

(119) معاني القرآن وإعرابه 5/ 170.

(120) يُنْظر: البرهان في علوم القرآن 2/ 382 ـ 516.

(121) يُنْظر: د. عبد الحميد عبد الله الهرامة: القصيدة الأندلسية خلال القرن الثامن الهجري «الظواهر، والقضايا، والأبنية»، الجزء الثاني، مكتبة الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط1، 1996، ص ص 324 ـ 325.

وهنا يحضرني قول القائل: «إن التنويع في أساليب القرآن يكاد يكون هو الأصل، فهو تنوع في معاني وطوابع السور ومشاهد القص أو الوصف، وتنوعٌ في صياغة الجمل والأفعال والمعطوفات والضمائر وحروف الجر، ثم هو تنويعٌ بين التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والجمع والإفراد، والفصل والوصل والإظهار والإضمار، والتصريح والكناية والإطناب والإيجاز، والتعريف والتنكير، إلى غير هذا من أنماط التنويع في الأسلوب القرآني، وهذا ما يحتاج بحق إلى بحث مفصل ومعمق يُهتدى به إلى أسرار هذا التنويع وقواعده وأصوله»[122]، وفيما يلي عرض لأبرز هذا التنوع.

أولاً ـ الإظهار في موضع الإضمار

يعدُّ الإظهار في موضع الإضمار من مخلامح التنويع الأسلوبي للقرآن الكريم في أسلوب المدح والذم ـ وفي غيره على مدار القرآن ـ فإذا كان الضمير يحل محل الاسم الظاهر طلباً للإيجاز في اللغة، فإنَّه قد يُعْدل عن هذا الإحلال إلى الإظهار في موضع الإضمار لغرض ما أو فائدة ما ترتبط بالسياق، حيث إن الظاهر أصل والضمير فرع، فعندما يكرَّر الأصل ولم يُذكر ضميره، فإنه التزام بالأصل لأغراض بلاغية أو دلالية، ذكرها كلٌّ من السيوطي والزركشي، منها زيادة التقرير والتمكين، والتعظيم، وقصد الإهانة، والتحقير، وتربية المهابة وإدخال الروع على ضمير السامع بذكر الاسم المقتضى لذلك أو تعظيم الأمر أو الاستلذاذ بذكر الظاهر أو قصد العموم أو إزالة اللبس حيث يكون الضمير يوهم غير المراد.. الخ[123].

---

(122) د.ع شلتاغ عبود: التنوع في أساليب القرآن الكريم، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد العاشر، طرابلس، ليبيا، 1993، ص34.

(123) يُنْظر: السيوطي: معترك الأقران في إعجاز القرآن، ضبط وتصحيح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988، 1/ 274 وما بعدها، والكتاب 1/ 62، وشرح الكافية 2/ 238، 231 ـ 242، والبرهان في علوم القرآن 2/ 284، والقضايا التركيبية في شعر الأعشى ص ص 170 ـ 180، مصطفى شعبان: الإنابة في الدرس النحوي عند ابن هشام، رسالة ماجستير بكلية الآداب، جامعة الاسكندرية، 1998، ص ص 111 ـ 115.

وقد جاء هذا النوع من تنويع الأسلوب في سياق المدح والذم في أكثر من موضع، نحو قوله تعالى: ﴿فَٱدْخُلُوٓاْ أَبْوَٰبَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَاۖ فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[124]، فالآية وردت في سياق توجيه الخطاب إلى الكافرين يجادلون في آيات الله، مبينةً أن لهم جهنم، خالدين فيها، فبئس المنزل والمقيل لهم جهنم، حيث الهوان والعذاب الشديد لِمَن استكبر عن آيات الله واتباع دلائله وحججه، وقد تكرر هذا الخطاب على مدار هذه السورة، سورة غافر خمس مرات بداية بقوله تعالى: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي ٱلْبِلَٰدِ﴾[125]، «إيماء إلى أن الباعث لهم على المجادلة في آيات الله هو ما اشتمل عليه القرآن من إبطال الشرك، فلذلك أعقب كل طريقة من طرائق إبطال شركهم بالانحاء على جدالهم في آيات الله»[126] وكان آخر الحديث عن المجادلين في قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ أَنَّىٰ يُصْرَفُونَ﴾[127] ثم اتبع ذلك ببيان تكذيبهم بالرسل وكتب الله وعقابهم والإنحاء عليهم انتهاءً بالآية التي معنا موضع الذم، وكان مقتضى الظاهر فيها أن يقول: (فبئس مثواكم)، يقول الزمخشري: «(ادخلوا أبواب جهنم) السبعة المقسومة لكم، قال الله تعالى: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَٰبٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾، (خالدين) مقدرين الخلود، (فبئس مثوى المتكبرين) عن الحق المستخفين به مثواكم أو جهنم»[128]. لكنه عدل عن التعبير بالضمير ـ خروجاً على الأصل ـ إلى الاسم الظاهر (المتكبرين) لغرض دلالي، وهو قصد إهانة وتحقير هؤلاء الذين يجادلون في آيات الله، فكان قوله تعالى لهم في بادية الآية (ادخلوا أبواب جهنم) وما فُرِّع عليه ذمًّا باستخدام الظاهر في أسلوب الذم «ارتقاء في تقريعهم وإعلان خطل آرائهم بين أهل المحشر، وهو

---

(124) سورة غافر، الآية: 76، ويُنظر أيضاً سورة آل عمران، الآية: 151، وسورة النحل، الآية: 29، وسورة الكهف، الآية: 50، وسورة الزمر، الآية: 72.

(125) سورة غافر، الآية: 4، ويُنظر تفسير ابن كثير 5/ 211 ـ 212، وتفسير القرطبي 15/ 291، والتحرير والتنوير 24/ 203.

(126) التحرير والتنوير 24/ 203.

(127) سورة غافر، الآية: 69.

(128) الكشاف 3/ 437.

أشد على النفس من ألم الجسم»[129]، وما كان قصد الإهانة والتحقير يفهم فهماً جيداً لولا التعبير بالظاهر مكان المضمر، فإذا كان الضمير «يعطي إشارة ذهنية إلى العائد عليه، هذه الإشارة تحضره في النفس، إلا أن قدراً كبيراً من التأثير يظل الاسم الظاهر محتفظاً به، ولا يستطيع الضمير حمله نيابةً عنه؛ لأن الإشارة تتولد حين يقرع اللفظ السمع بجرسه وارتباطاته الدلالية المختلفة جدَّ الاختلاف، والتي اكتسبها في قصته الطويلة مع الكلمات والأحداث والمواقف»[130].

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإنَّه من المفيد الإشارة إلى أن قياس النظم يقتضي أن يقال: فبئس مدخل المتكبرين، كما تقول: زُرْ بيت الله فنعم المزار وصلِّ في المسجد الحرام فنعم المصلى، لكنه قال: (فبئس مثوى المتكبرين)؛ لأن الدخول المؤقت بالخلود في معنى الثواء[131].

ثانياً ـ الفصل بين المتلازمين

نأتي إلى الفصل النحوي في أسلوب المدح والذم، فيمكن الإشارة إلى أنه ـ في الاصطلاح ـ يعني الفصل بين المتلازمين بما دون الجملة أو بجملة غير أجنبية[132] كما أنه يكون بعنصر ليس عمدةً في جملته؛ لأنه إذا كان ركناً من أركانها، لا يُعَدُّ فصلاً، بل يعدُّ من تقديم الكلام بعضه على بعض، والفرق بين الفصل النحوي والاعتراض أن الفصل يكون بما دون الجملة أو بجملة غير أجنبية، أما الاعتراض فهو أن تأتي بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا

---

(129) التحرير والتنوير 24/ 204.

(130) د. محمد أبو موسى: خصائص التراكيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1980، ص248، ويُنْظر: د. حمزة النشرتي: الربط وأثره في التراكيب العربية، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بالمنوفية، العدد السابع، 1987، ص ص 23 ـ 26.

(131) يُنْظر: الكشاف 3/ 437.

(132) يُنْظر: د. تمام حسان: اللغة والحداثة، مجلة فصول، المجلد الرابع، العدد الثالث، القاهرة 1984، ص140، د. محمود ياقوت: قضايا التقدير النحوي، دار المعارف، مصر، 1985، ص212، وله أيضاً: التراكيب غير الصحيحة نحويًّا في الكتاب لسيبويه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1985، ص ص 126 ـ 134.

محل لها من الإعراب لنكتة كالتنزيه والتعظيم والدعاء والتنبيه وغير ذلك[133]، وإذا كان الفصل بين الفعل والفاعل وارداً في اللغة، شعرها ونثرها، فإن الفصل بينهما في باب نعم وبئس غير جائز؛ لأنهما لا تتصرفان[134]، لكن يجوز الفصل بين الفعل والفاعل من ناحية والتمييز المفسِّر للضمير من ناحية أخرى بالجار والمجرور والظرف، يقول الرضي: «ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهم وتمييزه لشدة احتياجه إلا بالظرف، قال الله تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾[135].

وقد ورد هذا الفصل النحوي في سياق أسلوب الذم دون المدح في موضعين، الأول بالجار والمجرور، كما في الآية السابقة من سورة الكهف، حيث فُصِل بين (بئس) وفاعلها من ناحية والتمييز (بدلاً) من ناحية أخرى بالجار والمجرور (للظالمين)، للتأكيد على شدة ظلم الذين اتخذوا من إبلس وذريته أولياء بدل طاعته جلَّ وعلا. وزيادة في هذا التأكيد والتشهير وقصد الإهانة والتحقير أظهر سبحانه (الظالمين) في موضع الإضمار ـ على نحو ما تقدم ـ ولِمَا في الاسم الظاهر من معنى الظلم الذي هو ذمٌّ لهم[136].

أمَّا الموضع الآخر، فقد كان في قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهِۖ وَسَآءَ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ حِمْلًا﴾[137]، بعد قوله: ﴿كَذَٰلِكَ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ مَا قَدْ سَبَقَۚ وَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا * مَّنْ أَعْرَضَ عَنْهُ فَإِنَّهُۥ يَحْمِلُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وِزْرًا﴾[138]، وهذا الأسلوب معناه:

---

(133) يُنظر: الخصائص 1/ 331 ـ 332، 338، والقزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق د. علي بو ملحم، دار مكتبة الهلال، 200، ص182 ـ 184، د. تمام حسان، البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، القاهرة، 1993، ص176، د. مدحت السيد زيادة: الجملة الاعتراضية في التركيب النحوي «مواضعها وأحكامها»، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، القاهرة، جامعة الأزهر، العدد الخامس عشر، 1997، ص128، وما بعدها، والقضايا التركيبية في شعر الأعشى ص324 ـ 367.

(134) يُنظر: الأصول في النحو 1/ 119، وشرح المقرب 1/ 357 ـ 358.

(135) شرح الرضي 4/ 248، الآية 50 من سورة الكهف.

(136) ينظر: الكشاف 2/ 488، والتحرير والتنوير 10/ 342.

(137) سورة طه، الآية: 101.

(138) سورة طه، الآيتان: 99 و100، وينظر: الكشاف 2/ 552.

ساء الوزر لهم يوم القيامة، وحملاً منصوب على التمييز للفاعل المضمر، وفيه نلاحظ الفصل بالجار والمجرور وظرف الزمان والمضاف إليه بين (ساء) وفاعله من ناحية وبين التمييز (حملاً) من ناحية أخرى، حيث إن أصل الكلام: وساء حملاً وزرهم، فالمخصوص محذوف لدلالة الوزر عليه في الآية السابقة على أسلوب الذم، وهذا الفصل بالجار والمجرور (لهم) لبيان الذين تعلق بهم سوء الحمل «المحمول» ـ أي بيان أمر ما يتعلق بالمعنى المستفاد من الفعل ـ حيث إنَّ اللام لام النبيين، مبينة للمفعول في المعنى[139]، ثم يأتي الفصل بالظرف والمضاف إليه الموضَّح للظرف، لإفادة التحديد الزمني، أي بيان أن ذم حالهم أشدُّ ما يكون في يوم القيامة تعريضاً بحال مَنْ أعرض عن ذكر الله وسُنَّة رسوله ﷺ؛ ولذلك كان قوله تعالى قبل ذلك: ﴿وَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ مِن لَّدُنَّا ذِكْرًا﴾ «إيماءً إلى أن ما يُقصُّ من أخبار الأمم ليس المقصود به قَطْعَ حصة الزمان ولا إيناس السامعين بالحديث، إنما المقصود منه العبرة والتذكرة، وإيقاظ لبصائر المشركين من العرب إلى موضع الاعتبار من هذه القصة ـ قصة رسالة موسى، وما عقبها من الأعمال التي جرت مع بني إسرائيل ـ وهو إعراض الأمة عن هدى رسولها وانصياعها إلى تضليل المضللين من بينها»[140].

ومما تقدم يمكن القول إن هذا الفصل في الموضعين كان لبيان دلالة ما تعلق بالمعنى المستفاد من (بئس وساء)، بالإضافة إلى أن هذا الفصل قد أسهم في الترابط بين موضع الفصل وما سبقه على المستوى السطحي، ولذلك ـ مثلاً ـ فإن روبرت دي بوجراند قد اعتبره من عناصر الترابط في البناء السطحي للتراكيب النحوية[141]، وهو الأمر الذي يسهم في بيان فاعلية المعنى النحوي، ومن ثم الدلالي لأسلوب المدح والذم في القرآن الكريم.

---

(139) ينظر: معاني القرآن وإعرابه 3/ 376، والتحرير والتنوير 16/ 303.

(140) التحرير والتنوير 16/ 302 بتصرف يسير، وينظر أيضاً 16/ 301.

(141) ينظر: دي بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ترجمة د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998، ص341.

ثالثاً ـ تصدير أسلوب المدح والذم بـ (ألاَ) ولام القسم

جاء التصدير بالحرف (ألاَ) لأسلوب الذم دون المدح في ثلاثة مواضع مع الفعل (ساء)، نحو قوله تبارك وعلا: ﴿يَتَوَارَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ أَيُمْسِكُهُۥ عَلَىٰ هُونٍ أَمْ يَدُسُّهُۥ فِى ٱلتُّرَابِ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[142] عقب قوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾[143].

فالذم قد جاء عقب الإخبار بما يفعله الكفار أو المشركين من نسبة البنات إلى الله ولأنفسهم ما يشتهون، وبما كان يفعله مَنْ يُبَشَّر بأنثى في الجاهلية، إذ يستخفي من القوم من جرَّاء ذلك، خوفاً من التعيير، محدِّثاً نفسه بالإمساك بالأنثى على هوان وذل أو يدسها في التراب، فلمَّا كان جَعْلُهم الولد الذي هذا محله عندهم لله ولأنفسهم من هو على عكس هذا الوصف[144]، ولمَّا كان هذا الوأد للبنات من أفظع أعمال الجاهلية، وكانوا متمالئين عليه ويحسبونه حقًّا للأب فلا ينكرها الجماعة على الفاعل، فقد سماه الله حكماً وذمّه. ولتوكيد مضمون هذه الجملة (ساء ما يحكمون) وإنار مضمونها وتوبيخ هذا الحكم والتنبيه على مضمون الجملة بعد (ألا)، وإرادة اهتمام المتلقي بما بعد (ألا)، جاء بحرف الاستفتاح هذا من أجل كل هذه المعاني، فكان زيادتها في الكلام[145] في البنية السطحية لأسلوب الذم ـ بجانب الأغراض السابقة ـ إعلاء لذم حكمهم؛ «لأنه جورُ عظيم قد تمالؤوا عليه وخوَّلوه للناس ظلماً للمخلوقات، فأسند الحكم إلى ضمير الجماعة مع أن الكلام كان جارياً على

---

(142) سورة النحل، الآية: 59، وينظر سورة الأنعام، الآية: 31، وسورة النحل، الآية: 25.

(143) سورة النحل، الآيتان: 57 و58.

(144) يُنظر: الكشاف (2/ 414)، وتفسير القرطبي (10/ 104 ـ 105).

(145) يُنظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر ـ مكتبة دار التراث، القاهرة ـ ط2، 1973 ص(560)، وشرح الرضي (4/ 321): ومغني اللبيب (1/ 68)، والتحرير والتنوير (14/ 185) والنحو وكتب التفسير (2/ 1257 ـ 1258).

فعل واحد غير معين قضاءً بحقِّ هذه النكتة»[146] فبئس ما قالوا وبئس ما قسموا، وبئس ما نسبوه إلى الله»[147].

أما الموضعان الآخرين، فأولهما قد سبق العرض له في المبحث الأول، حيث قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا۟ يَٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ۚ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾[148] والثاني في قوله تعالى أيضاً: ﴿لِيَحْمِلُوٓا۟ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۙ وَمِنْ أَوْزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾[149]، وقد جاءت هذه الآية في سياق الحديث عن المنكرين للآخرة وقولهم عن القرآن إنه أساطير الأولين، وقد قالوا ذلك إضلالاً للناس وصدًّا عن رسول الله ﷺ، فحملوا أوزار ضلالهم كاملة وبعض أوزار من ضل بضلالهم، وهو وزر الإضلال، ومن ثم جاءت جملة (ألا ساء ما يزرون) تذييلاً مصدَّراً بحرف التنبيه (ألا) اهتماماً بما تتضمنه للتحذير من الوقوع فيه ـ شأن آية الأنعام السابقة ـ أو للإقلاع عنه[150]، وتنبيه المخاطب على أن هذا أمرٌ مذموم.

وننتقل إلى التصدير بلام القسم، فنشير إلى أنه لمَّا كان «للقسم أدواتٍ توصِّل الحلف إلى المقسم به، لأن الحلف مضمر مطّرحُ لعلم السامع به»[151]، فقد صُدِّر أسلوب الذم والمدح بلام القسم في اثني عشر موضعاً[152]. منها

---

(146) التحرير والتنوير (14/ 185).

(147) تفسير ابن كثير (3/ 433).

(148) سورة الأنعام، الآية: 31، وينظر: معاني القرآن وإعرابه (3/ 195).

(149) سورة النحل، الآية: 25.

(150) ينظر: الكشاف (2/ 406)، وتفسير ابن كثير (3/ 423)، وتفسير القرطبي (10/ 89)، والتحرير والتنوير (14/ 129).

(151) المقتضب (2/ 318)، ويُنْظَر: الرماني: معاني الحروف، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة ـ د.ت، ص54، وشرح المفصل (9/ 21)، مغني اللبيب (1/ 234 ـ 235).

(152) يُنْظَر: سورة البقرة، الآيات: 102 ـ 206. وسورة المائدة، الآيات: 62 ـ 63 ـ 79 ـ 80. وسورة النحل، الآيتان: 29 و30. وسورة الصافات، الآية: 75. وسورة الحج، الآية: 13. وسورة النور، الآية: 57.

موضعان مع نعم وبقية المواضع مع بئس، نحو قوله تعالى: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾[153] بعد قوله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾[154]. فبعد أن أخبر سبحانه وتعالى عن لعنة الكافرين من اليهود نتيجة عصيانهم، وذلك منذ سيدنا «داود وعيسى عليهما السلام رغم ما بينهما من فارق زمني يربو على ألف عام، جاءت الآية الثانية مبيّنة وجه عصيانهم أنهم كانوا لا ينهى بعضهم بعضاً[155]، وفي ذلك يقول صاحب التحرير والتنوير: «جملة (كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه) مستأنفة استئنافاً بيانياً جواباً لسؤال ينشأ عن قوله: (ذلك بما عصوا) وهو أن يقال: كيف تكون أمة كلها متمالئة على العصيان والاعتداء؟ فقال: (كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه). وذلك أن شأن المناكر أن يبتدئها الواحد أو النفر القليل، فإذا لم يجدوا من يغيّر عليهم، تزايدوا فيها، ففشت واتبع فيها الدهماء بعضهم بعضاً حتى تعمَّ ويُنْسى كونها مناكر، فلا يهتدي الناس إلى الإقلاع عنها والتوبة منها فتصيبهم لعنة الله»[156].

ولمَّا كان ذلك كذلك، فقد استحق تَرْكُهم النهي الذمَّ، فكانت جملة «لبئس ما كانوا يفعلون» مستأنفة ذماً لتركهم النهي، والتعجب من سوء فعلهم، وقد صُدِّرت بلام جواب القسم المحذوف، والتقدير: والله لبئس ما كانوا يفعلون، وذلك لتأكيد هذا الذم والإقصاء فيه، واللافت للنظر أنه عبَّر عن تَرْك التناهي بلفظ الفعل في قوله «يفعلون» مع أنه تَرْكٌ؛ لأن السكوت على المنكر مشاركة فيه، حيث إنه لا يخلو من إظهار الرضا به[157]، وهو ما سنشير إليه فيما يأتي.

---

(153) سورة المائدة، الآية: 79.

(154) سورة المائدة، الآية: 78.

(155) ينظر: الكشاف (1/ 636)، وتفسير ابن كثير (2/ 326 ـ 327)، تفسير القرطبي (6/ 237).

(156) التحرير والتنوير (6/ 293).

(157) ينظر: السابق 5/ 294 ـ 295، ومغني الليبي 2/ 645.

رابعاً ـ المخالفة في التعبير بين ما تقدم وما تأخر

يُعدُّ التنوع في المعاني من أنماط التنويع الأسلوبي داخل أسلوب المدح والذم فيما يخص الأسلوب الواحد، سواءٌ أكان مدحاً أم ذمًّا في السياق الواحد، حيث يُخالف فيما تأخر بالنظر إلى ما تقدم داخل الأسلوب تفنُّناً في القول أو لغرض دلالي يتصل بالمعنى.

وأبرز ما يوضح هذه الفكرة ما ورد في سورة المائدة في الآيتين الثانية والستين، والثالثة والستين، فيقول سبحانه: ﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ * لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾[158].

فالآيتان وردتا في سياق الحديث عن اليهود الذين أظهروا للرسول ﷺ الإيمان نفاقاً؛ ولذلك أخبر الله رسوله بهم، حيث إنهم يخرجون من عند رسول الله تاركين وراءهم ما ذكَّروا به من تعاليم الإسلام، وهو ما يدل على تمكُّن النفاق منهم، يقول سبحانه قبل هاتين الآيتين: ﴿وَإِذَا جَآءُوكُمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَقَد دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا۟ يَكْتُمُونَ﴾[159]، فالنفاق حالهم في الدخول وفي الخروج، يقول الزمخشري: «وقوله بالكفر وبه حالان: أي دخلوا كافرين وخرجوا كافرين، وتقديره: متلبسين بالكفر، وكذلك قوله وقد دخلوا وهم قد خرجوا، ولذلك دخلت قد تقريباً للماضي مع الحال، ولمعنى آخر، وهو أن أمارات النفاق كانت لائحةً عليهم، وكان رسول الله ﷺ متوقعاً لإظهار ما كتموه، فدخل حرف التوقع وهو متعلق بقوله آمنَّا، أي قالوا ذلك وهذه حالهم»[160].

---

(158) سورة المائدة، الآيتان: 62 و63، وينظر مثل هذا الموضع الأنفال، الآية: 40، وسورة الحج، الآية: 13، 78.

(159) سورة المائدة، الآية: 61.

(160) الكشاف 1/ 626، ويُنْظر: روح المعاني 3/ 344 ـ 345.

ولمَّا كانت هذه حالهم أخبر عزَّ وجلَّ بعد ذلك بأن كثيراً منهم يسابقون في المعاصي والظلم، ويبادرون إليه بسرعة، سواء ما اختص بهم، وهو الإثم، أو ما تعداهم إلى غيرهم، وهو العدوان وأكلهم أموال الناس بالباطل، أي أكلهم الحرام مطلقاً، فاستحقوا التوبيخ والذم عن طريق إنشاء الذم في قوله: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ أي لبئس شيئاً يعملونه هذه الأمور، وقد صُدِّر فعل الذم بلام جواب القسم المحذوف للتأكيد على استحقاقهم الذم والتوبيخ، والجمع بين صيغتي الماضي والمستقبل في هذا الذم للدلالة على الاستمرار[161].

وجاءت بعد ذلك الآية الثالثة والستون مشيرة إلى أن العلماء منهم ـ الربانيون علماء النصارى، والأحبار علماء اليهود، وقيل الكل لليهود[162] ـ لم ينهوهم عن هذه الأمور، فاستحقوا التوبيخ والذم أيضاً، فقال تعالى: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ﴾ مؤكداً هذا الذم بلام جواب القسم، مثل الذم المذيِّل للآية السابقة، لكن ما نريد بيانه هو أنه خالف هنا ما تقدم، فهناك قال: يعملون، وهنا قال: يصنعون، وإن دل ذلك على شيء فإنَّما يدل على أن المعنى الدلالي ذو فاعلية في هذه المخالفة.

وتوضيح ذلك أن هؤلاء الربانيين والأحبار لعدم نهيهم عن المنكر والأمر بالمعروف جُعِلوا أشد ارتكاباً وتمكُّناً في العمل من مرتكبيه[163]، ويعلّل الزمشخري لذلك بقوله: «لأن كل عامل لا يسمى صانعاً ولا كل عمل يسمى صناعة حتى يُتَمَكَّن فيه ويُتَدَّرب ويُنْسب إليه، وكان المعنى في ذلك أن مُواقع المعصية معه الشهوة التي تدعوه إليها وتحمله على ارتكابها، وأما الذي ينهاه فلا شهوة معه في فعل غيره، فإذا فرَّط في الإنكار كان أشد حالاً من المُوَاقِع،

(161) ينظر: الشكاف 1/ 626، وروح المعاني 3/ 345، وتفسير ابن كثير 2/ 326، وتفسير القرطبي 6/ 223.

(162) يُنظر: روح المعاني 3/ 345، وتفسير ابن كثير 2/ 326، وتفسير القرطبي 6/ 224.

(163) ينظر: التحرير والتنوير 6/ 247.

ولعمري إن هذه الآية مما يقذ[164] السامع وينفي على العلماء توانيهم»[165].

ولعله من المفيد الإشارة هنا إلى أن الذم لعدم تناهيهم هو ما تكرر بعد ذلك في نفس السورة عقب لعنة بني إسرائيل لعصيانهم واعتدائهم في قوله تعالى: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾[166]، وهو ما يدل على شناعة عدم النهي، وأن التعبير بقوله (يصنعون) أو (يفعلون) ـ كما في هذه الآية ـ أكثر دلالة على عدم التناهي من (يعملون)، وهو ما يترتب عليه القول بفاعلية المعنى الدلالي في أسلوب المدح والذم في القرآن الكريم، شأنه شأن المعنى النحوي.

الخاتمة

ظهر من خلال هذا البحث فاعلية تعانق المعنى النحوي الدلالي في أسلوب المدح والذم بنعم وبئس وما أشبههما، ويمكن تلخيص أهم أمارات هذه الفاعلية فيما يأتي:

أولاً:

نعم وبئس وما جرى مجراهما أفعال جامدة من جهة أنها تدل على ما ليس في أصلها، متضمنة له، وهو إنشاء المدح والذم ودلالتها على الحال، ومن ثم مُنعت من التصرف، حيث إنَّ الأصل في الإنشاء أن يكون للحروف، وهو ما

---

(164) يضرب مسامعه بشدّة، يصرعه، يُغلبه. وقذّتِ الناقة: حلبت على كرهٍ حتى قلّ لبنُها. وقذ، يقذ، وقْذاً.

(165) الكشاف 1/ 627، وينظر روح المعاني 3/ 345 ـ 346، حيث يعلّق الألوسي على الذم في هذه الآية بقوله: «الكلام فيه كالكلام السابق في نظيره خلا أن هذا أبلغ مما تقدم في حق العامة، لما تقرر في اللغة والاستعمال أن الفعل ما صدر عن الحيوان مطلقاً، فإن كان عن قصد سُمِّي عملاً ثم إن حصل بمزاولة وتكرّر حتى رسخ وصار ملكة له سُمِّي صنعاً وصناعة؛ فلذا كان الصنع أبلغ لاقتضائه الرسوخ؛ ولذا يقال لحاذق صانع وللثوب الجيد النسيج: صنيع... ففي الآية إشارة إلى أن ترك النهي أقبح من الارتكاب، ووجّه بأن المرتكب له في المعصية لذة وقضاء وَطَرٍ بخلاف المقر له؛ ولذا ورد أن جُرم الديوث أعظم من الزانين.

(166) سورة المائدة، الآية: 79.

يؤكد على أن كل ما تضمن ما ليس له في الأصل مُنع شيئاً مما له في الأصل، ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمنه.

ثانياً:

أل في فاعل نعم وبئس للجنس؛ لأننا لا نعني واحداً من هذا الجنس الممدوح أو المذموم بعينه إنما المراد مطلق هذا الجنس، وهذا ما يتفق مع الإبهام في هذا الفاعل وكونه للمدح العام أو الذم العام ثم تخصيصه فيما بعد من خلال المخصوص.

ثالثاً:

جاءت جل مواضع المدح والذم زائدة على اللفظ لفائدة ترتبط بالسياقات الواردة بها، حيث كان المدح أو ذاك الذم إطناباً في ثوب التذييل بنوعيه للتوكيد، أوا عتراضاً لفائدة أو غرض دلالي ما، وأن ما لم يرد تذييلاً بمفرده، فإنه قد ورد مُمَثِّلاً ركناً في جملة ما قد تمثل بأكملها تذييلاً وقد لا تكون تذييلاً، وفي هذا إشارةٌ إلى أنَّ هذا الإطناب باستخدام التذييل لم يكن بقصد الإطالة، لأنه وَقْفٌ عند منتهى البغية، غير مجاوزٍ لمقدار الحاجة، وهو ما يؤكد على أن الحاجة إلى الإطناب في مكانه كالحاجة إلى الإيجاز في موضعه.

رابعاً:

إذا كان الأصل في المخصوص الذكر وحذفه فرعٌ، فقد ذُكر المخصوص في القرآن الكريم في خمسة مواضع في سياق الذم للتأكيد وعدم اللبس بالبيان والتحديد، وحُذِف في بقية سياقات الذم وسياقات المدح لسَبْق ذكره أو دلالة السياق عليه مع انتفاء اللبس لغرض دلالي يرتبط بالسياق، نحو التفخيم والتعظيم والتحقير، وفوق كلِّ ذلك الإيجاز والاختصار، حيث إن البلاغة الإيجاز، ولمَّا كان أسلوب المدح والذم إطناباً، فإن حذف المخصوص إيجازاً واختصاراً لا يتنافى مع هذا الإطناب. كما جاء المخصوص من جنس الفاعل، ذاتاً كان أو صفة، وأن ما جاء ظاهره خلاف ذلك، فإنَّ البنية العميقة قد أهسمت في فهم البنية الظاهرة بتقدير محذوف من جنس الفاعل.

خامساً:

ترتب على احتمال أسلوب المدح والذم للاسمية والفعلية، أي أن يكون جملة اسمية أو جملة فعلية، اتسام الجملة بالدلالة المناسبة لهذا الاحتمال أو ذاك، فقد تتسم بالتجدد إذا كانت فعلية أو بالثبوت والدوام إذا كانت اسمية، وقد يُرَجَّح جانب على آخر، وكل ذلك متروكٌ لما يتناسب مع المعنى والسياق النصي.

سادساً:

اتضح أن الإبهام معنى دلالي يرتبط بأسلوب المدح والذم، حيث يأتي المخصوص متأخرّاً، ليحصل به التفسير بعد الإبهام، فلمّا كان المدح العام أو الذم العام في جنس الفاعل متقدماً كان التفسير والتحديد والبيان بمجيء التمييز تفسيراً للضمير ـ أي رافعاً لإبهام نسبة العلاقة بين الفعل والفاعل ـ في باب نعم وبئس حالة كون الفاعل ضميراً، وهو ما يترتب عليه زيادة التأكيد على المعنى المستفاد من الأسلوب، وهنا نشير إلى أن هذا التمييز لم يرد محذوفاً في القرآن الكريم، وفي هذا الذي تقدم ما يؤكد على أثر وأهمية الإبهام بوصفه معنى دلالياً أو غرضاً دلالياً في أسلوب المدح والذم، ومن ثم تأثيره على طريقة تكوين جمل هذا الأسلوب، فيجعل المعنى أوقع في النفس وأكثر تأكيداً.

سابعاً:

لمَّا كان التنويع في الأسلوب القرآني شائعاً في القرآن الكريم، فإن أسلوب المدح والذم لم يخلُ من هذا التنويع لأغراض دلالية ترتبط بسياقات المدح والذم، نحو الإظهار في موضع الإضمار، حيث إنه لا يخفى ما للاسم الظاهر من قوة الدلالة في اللفظ، ومن ثم تحقيق التماسك النصي بين موضع أسلوب الذم ـ حيث إن ذلك لم يحدث إلا في أسلوب الذم ـ وما قبله من سياق ما، وأن هذا السياق، سياق الإظهار في موضع الإضمار قد اكتنفته ثنائية الظلم والتكبر، أي أنه جاء في سياق الحديث عن الكافرين الظالمين الذين أشركوا بالله ما لم ينزل به سلطاناً، أو الذين ظلموا أنفسهم متكبرين عن آيات الله مكذبين بها

مشركين به سبحانه وتعالى، أو في سياق الظالمين الذين اتخذوا من إبليس وذريته أولياء، وهو ما يؤكّد على أهمية الإظهار في موضع الإضمار داخل أسلوب الذم في القرآن الكريم.

وأمَّا الفصل الذي ارتبط برابطة التلازم، فقد كان بالجار والمجرور والظرف والمضاف إليه للتأكيد والتحديد والبيان فيما يتصل بالسياق الوارد به، وهو ما أسهم في إظهار المعنى وإيصاله واضحاً إلى المتلقي، ومن ثمَّ عُدَّ من أمارات فاعلية المعنى النحوي الدلالي.

ولمَّا كان التوكيد من الغايات الدلالية لهذا الفصل، فقد كان هذا الأمر وراء تصدير أسلوب المدح والذم بحرف التنبيه والاستفتاح «ألا» ولام القسم، بالإضافة إلى الإقصاء في هذا المدح أو ذاك الذم، وفي هذا ـ بجانب المخالفة في التعبير بين ما تقدم وما تأخر داخل الأسلوب الواحد، مدحاً كان أو ذماً تفنُّناً في القول لغرض دلالي يتصل بالمعنى ـ ما يدل على تعانق المعنى النحوي الدلالي لأسلوب المدح والذم وفاعليته في القرآن الكريم، فكانت هذه الفاعلية واضحة في سياقها ومرتبطةً به، مضيفةً ظلالاً كثيرة على السياق النصيّ لأسلوب المدح والذم في القرآن الكريم على نحو ما وضَّح داخل البحث على مدار مباحثه المختلفة.

المصادر والمراجع

1 ـ **القرآن الكريم**: برواية حفص عن عاصم.

2 ـ د. إبراهيم عبد الله رفيدة: **النحو وكتب التفسير**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، ط2، 1984.

3 ـ الأخفش «أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت215هـ»: **معاني القرآن**، تحقيق د. فائز فارس، الكويت، ط2، 1981.

4 ـ الأشموني «نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، ت929هـ»: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهري للتراث، القاهرة، د.ت.

5 ـ الألوسي «أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي ت1270هـ»: روح

المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ضبط وتصحيح علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1994.

6 ـ ابن الأنباري «أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن الأنباري ت557هـ»: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، القاهرة، د.ت.

7 ـ د. تمام حسان: **البيان في روائع القرآن**، عالم الكتب، القاهرة، 1993.

8 ـ **اللغة بين المعيارية والوصفية**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1980.

9 ـ **اللغة العربية والحداثة**، مجلة فصول، المجلد الرابع، العدد الثالث، القاهرة، 1984.

10 ـ **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973.

11 ـ **الجاحظ «أبو عثمان عمرو بن بحر ت 255هـ»**: الحيوان، شرح وتحقيق د. يحي الشامي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط3، 1997.

12 ـ ابن جني «أبو الفتح عثمان بن جني ت392هـ»: **الخصائص**، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط3، 1986 ـ 1988.

13 ـ د. حلمي خليل: العربية والغموض «**دراسة في دلالة المبنى على المعنى**»، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط1، 1988.

14 ـ د. حمزة عبد الله النشرتي: **الرابط وأثره في التراكيب العربية**، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر بالمنوفية، العدد السابع 1987.

15 ـ أبو حيان «أثير الدين أبو عبد الله بن حيان الأندلسي ت754هـ»: **تفسير البحر المحيط، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1992.**

16 ـ الرضي «رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، ت686هـ»: **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996.

17 ـ الرماني «أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي، ت384هـ»: **معاني الحروف**، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، د.ت.

18 ـ روبرت دي بوجراند: **النص والخطاب والإجراء**، ترجمة د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1988.

19 ـ الزجاج «أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، ت311هـ»: **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1998.

20 ـ الزجاج «أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، ت377هـ»: **اللامات**، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985.

21 ـ الزركشي «بدر الدين الزركشي، ت794هـ»: **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ت.

22 ـ الزمخشري «أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، ت538هـ»: **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، 1354هـ.

23 ـ ابن السراج «أبو بكر محمد بن سهل بن السراج ت316هـ»: **الأصول في النحو**، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1988.

24 ـ سيبويه «أبو بشر عمرو بن قنبر، ت180هـ»: **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1968.

25 ـ السيوطي «جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت911هـ»: **الأشباه والنظائر**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985.

26 ـ **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، ضبط وتصحيح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988.

27 ـ **همع الهوامع**، تصحيح السيد محمد بدر الدين النعساني، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1327هـ.

28 ـ د. شلتاغ عبود: **التنوع في أساليب القرآن الكريم**، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد العاشر، طرابلس، ليبيا، 1993.

29 ـ الصبان «أبو العرفان محمد بن علي ت1206هـ»: **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي، القاهرة، د.ت.**

30 ـ د. طاهر سليمان حمودة: **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1982.

31 ـ الطبرسي «أبو علي الفضل بن الحسن»: **مجمع البيان في تفسير القرآن**، منشورات دار ومكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د.ت.

32 ـ الطبري «أبو جعفر محمد بن جرير، ت 310هـ»: **جامع البيان في تفسير القرآن**، دار المعرفة بيروت، لبنان، 1989.

33 ـ عباس حسن: **النحو الوافي**، دار المعارف، مصر، 1976.

34 ـ د. عبد الحميد عبد الله الهرامة: **القصيدة الأندلسية** خلال القرن الثامن الهجري «الظواهر، والقضايا، والأبنية»، الجزء الثاني، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ليبيا، ط1، 1996.

35 ـ د. عبد السلام السيد حامد: **الشكل والدلالالة** «دراسة نحوية للفظ والمعنى»، دار غريب، القاهرة، 2002.

36 ـ عبد القاهر الجرجاني «عبد القاهر عبد الرحمن الجرجاني ت471هـ»: **دلائل الإعجاز**، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط3، 1992.

37 ـ ابن عقيل «بهاد الدين عبد الله بن عقيل ت769هـ»: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث، القاهرة، ط20، د.ت.

38 ـ العكبري «أبو البقاء عبد الله بن الحسين ت616هـ: **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1979.

39 ـ **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان، 1976.

40 ـ أبو علي الفارسي «أبو الحسن بن عبد الغفار، ت377هـ»: **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق بدر الدين قهوجي وآخرين، دار المأمون للتراث، بيروت، لبنان، ط1، 1984.

41 ـ د. علي محمد فاخر: **شرح المقرب لابن عصفور مطبعة السعادة، القاهرة، ط1، 1990.**

42 ـ الغرناطي «أبو محمد عبد الحق بن عطية»: **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق أحمد صادق الملاح، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1979.

43 ـ د. فاضل صالح السامرائي: **معاني النحو**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2000م.

44 ـ د. فايز صبحي عبد السلام تركي: **القضايا التركيبية في شعر الأعشى الكبير** وعلاقتها بالدلالة في ضوء الدرس اللغوي الحديث، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة 2003م.

45 ـ الفراء «أبو زكريا يحيى بن يزاد، ت207هـ»: **معاني القرآن**، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980.

46 ـ ابن قتيبة «أبو محمد عبد الله بن مسلم، ت276هـ»: **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2، 1973.

47 ـ القرطبي، «أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، ت671هـ»: تفسير القرطبي «**الجامع لأحكام القرآن**» تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ 1997م.

48 ـ القزويني «جلال الدين محمد بن عبد الرحمن، ت739هـ»: **الإيضاح في علوم البلاغة**، تحقيق د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، 2000م.

49 ـ ابن كثير «عماد الدين، أبو الفداء بن إسماعيل القرشي الدمشقي، ت774هـ»: **تفسير القرآن العظيم**، إشراف الشيخ إبراهيم محمد رمضان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 1410هـ ـ 1990م.

50 ـ الكسائي «علي بن حمزة، ت189هـ»: **معاني القرآن**، تحقيق د. عيسى شحاته عيسى، دار قباء، القاهرة، 1988م.

51 ـ ابن مالك «أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك، ت672هـ»: **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، تحقيق د. عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، 1997م.

52 ـ المبرد «أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت285هـ»: **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ت.

53 ـ د. محمد حماسة عبد اللطيف: **بناء الجملة العربية**، مكتبة الشروق، القاهرة، ط1، 1990.

54 ـ **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، جامعة الكويت، 1983.

55 ـ **اللغة وبناء الشعر**، مطبعة دار الصفوة، 1992.

56 ـ **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1990، 1.

57 ـ **النحو والدلالة**، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، مطبعة المدينة، القاهرة، 1983.

58 ـ محمد رزق الشحات: **الجمل المحتملة للاسمية والفعلية** «دراسة بين النحو والدلالة»، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الآداب، جامعة طنطا، 1997.

59 ـ محمد الطاهر بن عاشور: **تفسير التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984.

60 ـ د. محمد عبد المنعم خفاجي: **الأسلوبية والبيان العربي**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط2، 1999.

61 ـ د. محمد أبو موسى: **خصائص التراكيب**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1980.

62 ـ د. محمود سليمان ياقوت: **التراكيب غير الصحيحة نحوياً في الكتاب لسيبويه**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1985.

63 ـ **قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين**، دار المعارف، مصر، 1985.

64 ـ مدحت السيد زيادة: **الجملة الاعتراضية في التركيب النحوي «مواضعها وأحكامها»**، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، جامعة الأزهر، القاهرة، العدد الخامس عشر، 1997.

65 ـ مصطفى شعبان عبد الحميد: **الإنابة في الدرس النحوي عند ابن هشام**، رسالة ماجستير بكلية الآداب، جامعة الاسكندرية، 1998.

66 ـ د. مصطفى ناصف: **دراسة الأدب العربي**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.

67 ـ النحاس «أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، ت338هـ»: **إعراب القرآن**، تحقيق د. زهير غازي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1988.

68 ـ ابن هشام «جمال الدين بن هشام الأنصاري، ت761هـ»: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1995.

69 ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الشام للتراث، بيروت، لبنان، د.ت.

70 ـ أبو هلال العسكري «أبو هلال الحسن بن سهل، ت395هـ»: **كتاب الصناعتين«الكتابة والشعر»**، تحقيق د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1989.

71 ـ ابن يعيش «موفق الدين يعيش بن علي، ت643هـ»: **شرح المفصل**، مكتبة المتنبي، القاهرة، 1990.